الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم المحاسبة المالية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي

من اعداد :

1. مخطاري محمد الامين
2. مصطفى محمد عدلان

تحت اشراف :

د.ابراهيمي عمر

امام لجنة المناقشة المكونة من :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة	الامضاء
رئيسا		استاد	جامعة	
مقررا		استاد	جامعة	
مناقشا		استاد	جامعة	

السنة الجامعية :2021 - 2022م

إهـــــداء

إلى من لهم فضل تربيتي و تعليمي

إلى من خصهم رب العزة بالدعاء في كتابه

إلى الذي حصد الأشواك من طريقي ليمهد لي طريق العلم، إلى الجبل العظيم الذي استندت عليه لأرتقي إلى والدي الغالي رحمه الله. إلى والدتي التي لازالت تمطرني في ضمير الغيب بزحام من الدعوات الخالصة. إلى جميع إخوتي كل باسمه وكل الأهل و الأقارب. إلى أصدقائي و جميع زملاء دراستي. إلى كل من وجهني وعلمني وزودني بالقليل من العلم أو الكثير.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

مخطاري محمد

الامين

إهـــداء

إلى من كان شاهدا على أولى خطواتي. وظل ساعدا يسندني حين عثراتي. صاحبي فضلي إلى يوم مماتي...والدي أطال الله عمرهما

إلى من شد الله بهم أزري فكانوا أنسا ومؤنسا ...إخوتي وأخواتي.

إلى أولئك الذين زرعتهم الأيام زادا في دربي، آن حبور أو كرب .... رفقتي وأصحابي.

وإلى من نوروا عقلي وأعانوني على جهلي.. أساتذتي في كل طور من أطوار حياتي الدراسية..

وإلى كلٌ من صادفته يوما. أهدي هذا الجهد المتواضع.

مصطفى محمد عدلان....

شــكر وعرفـان

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي يمثل قطرة من بحور العلم والمعرفة وعرفانا منا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر أستاذنا المشرف د.**"ابراهيم عمر"**

" الذي لم يبخل علينا بملاحظاته وتوجيهاته ونصائحه الرشيدة فنشكره جزيل الشكر على تواضعه وحسن معاملته لنا ونتمنى له المزيد من الرفعة و النجاح في مشواره العلمي

.

الاهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه.

إلى أبوي وأخوتي وأصدقائي، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة....

أهدي لكم بحث تخرجي.....

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرا

.

المقدمة

المقدمة العامة.....

المقدمة

تطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي للمؤسسات الجزائرية، خاصة منها الشركات المسعرة في البورصة، التي أصبحت في خضم هذا القانون تدرك تمام الادراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك، ومن دون شك فان تحقيق هذا الانتقال يختلف من شركة إلى أخرى حسب حجمها، ومدى الجدية المتخذة من قبل طاقم المديرية العامة و الهياكل الداخلية ومشاركتهم في تحقيق مرحلة الانتقال بالشكل المطلوب يضمن وجود تنظيم محاسبي داخل المؤسسة يستجيب لألهداف المرجو تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي من جهة، وكذا مهنيين داخليين أو خارجيين يمتلكون كفاءات ومؤهلا ت ومرجعية حول المفاهيم والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى.

لذا فإن تحقيق النجاح لهذه الشركات يتطلب إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وفق ضوابط ومعايير تجد قبولا عاما وتمثل في مضمونها مجموعة من الارشادات والتوجيهات للقياس والافصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية، ولا شك أن غياب مثل هذه المعايير قد يعرض المعلومات التي تعدها وتوصلها الوحدات الاقتصادية المختلفة لمخاطر التحيز وعدم الموضوعية، عالوة على عدم إمكانية الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية التي تختلف فيما بينها في أسس وقواعد إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية.

يعتبر الاداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات خاصة ما يشهده محيطها من تغيرات وزيادة المنافسة، وبالتالي أصبح يشكل أهم أهدافها عن تفاعل مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة لتحقيق كفاءتها وفعاليتها حتى تؤمن ببقائها و استمرارها .لذا فإن عملية تقييم الاداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجلا الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الاهداف المراد تحقيقها، والتي إزدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات تسام السوق

، بالمنافسة التامة، إلى جانب أهمية العملية فقط ليس فقط لإلدا نما لألط ارف الاخرى التي يهمها معرفة وا الوضع المالي للمؤسسة

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بان القوائم المالية التي سوف تقدمها المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المؤسسات على عملية إعداد وتجهيز قوائمها المالية و بان تفصح عن المعلومات التي تحقق مصالح مستخدميها وتساير البعد الدولي الجديد وبالتالي توحيد عملية الافصاح عن المعلومات المالية من خللا تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

.ونتيجة ذلك تستخدم إدارة المؤسسة العديد من الاساليب الادارة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة، وأهم الاساليب تحليل القوائم المالية .بناءا على ما سبق يمكن صياغة

1. **<u>الاشكالية التالية:</u>**

- :ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة ؟

- تساؤلات الدراسة: لإلجابة عن الاشكالية السابقة قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية ؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟
- ما المقصود بالاداء المالي ، وكفي يتم تقيمه ؟
- مالمقصود بالنظام المالي المحاسبي ؟
- هل تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة على أدوات التحليل المالي لتقييم أدائها المالي؟

إلجابة على السؤلا المشار إليه سابقا تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

يعتبر التحليل المالي أداة مهمة في عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية :

- تتمثل أهمية التحليل المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- تعتمد مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمسيلة على أدوات أخرى للحكم على الاداء المالي للمؤسسة مثل الموازنات التقديرية.

2. هيكل البحث

للاجابة على التساؤولات المطروحة والاشلكالية وتحقيق الاهداف قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول، بالاضافة إلى مقدمة وخاتمة.

مقدمة: تضمنت إشكالية الدراسة، والتساؤلات والفرضيات التي تم الانطلا ق منهلا لإلجابلة علن الاشكالية إضلافة إلى أهمية وأهداف الدراسة

الفصل الاول و الثاني يمثلان الجانب النظري لموضوعنا حيث الجزء الاول يتكلم عن ماعية التحليل المالي للقوائم المالية و قيمته اما الجزء الثاني يتكلم عن المفاعيم العامة للقوائم المالية للمعاير الحسابية و مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحليل هذه القوائم .اما الفصل الثالث يمثل دراسة تطبيقية حيث قمنا باختيار دراسة حالة شركة الماء و الكهرباء لمديرية التوزيع -ولاية مستغانم- في قسم المالية و المحاسبة التابعة لها لدى الاستاذ عمور جلول وقمنا بتحليل نتائج دراسة و عرضها على شكل استنتاجات و حل لاشكالية بحثنا

3. المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، ولتحقيق أهدافه والوصول الى النتائج المرجوة منه، تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري باعتباره منهجا مناسبا ومالئما للموضوع أما الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة بإسقاط الدر اسة النظرية على ميدان الدراسة ممثلا في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم وقد اعتمدنا على أدوات جمع البيانات والمعلومات التالية: المراجع، كتب، مذكرات ورسائل جامعية، مجالت، مداخلات، المالحق

4. أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من الاهمية التي تحظى بها القوائم المالية في ذاتها وقدرتها على تعزيز الثقة بينها وبين الاط ارف المتعالمة معها بما تقدمه من معلومات تكون صادقة وغير مضللة وذلك من خللا الافصاح عنها لتحقيق متطلبات الاطراف المستخدمة لها،

5. أهداف الدراسة:

المقدمة العامة.....

محاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات، ويندرج تحت هذا الهدف الاهداف الفرعية الاتية:

أ. الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع متطلبات الافصاح وقواعد التقييم المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي .

ب. التعرف على واقع الممارسة المحاسبية لدى المؤسسات سونلغاز في الجزائر

6. أسباب اختيار الموضوع

معرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الاداء المالي للمؤسسة .يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لألسباب التالية:

أ. أسباب موضوعية

- اهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظفي ة المالية.
- ارتباط الموضوع مع تخصص الدراسة.
- معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الاهداف المسطرة من طرف المؤسسة

ب. .أسباب ذاتية

- نظرا للميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي.
- الرغبة في توسيع المعارف واثر ائها فيما يخص التحليل المالي وتقييم الاداء المالي

.7 حدود الدراسة

أ. حدود مكانية:

تمثلت الحدود المكانية في مديرية توزيع الكهرباء والغازو مكتب المحاسبة للتوزيع الخاص بها بولاية مستغانم

ب. .حدود زمانية:

المقدمة العامة.....

تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية في الفترة الممتدة ما بين 2019-2021

الفصل الاول

✦ المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية

تزايد الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خللا العقود الماضية، خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس الملا وظهور الشركات المتعددة الجنسيات. و قد تعاظم ذلك الاهتمام في السنوات الأخيرة، لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالية من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة ، إذ نجد أن ارتباط تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة الماليةيكمن في كونه إحدى أهم أدوا في التخطيط المالي وكونه أداة يستفيد منها العديد من الأطراف

.المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية

يهتم هذا المطلب بالتعرفي بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعرفي التحليل المالي للقوائم المالية، التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية، أهداف التحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية

1.1.توضيح غرض و سياق (نطاق التحليل :إن الغرض من أي تحليل مالي للقوائم المالية يختلف من فئة مستفيدة إلى أخرى، فالمستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسات المتوفر فيها فرص الاستثمار، و يهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المؤسسات،بينما البنوك و المقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المؤسسات و قدرا على سداد ديو ا، بينما تولي الإدارة اهتمام خاصا لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام. و بعد تحديد الغرض من التحليل يجب معرفة مدى و نطاق التحليل (هل سيشمل التحليل مؤسسة أو عدة مؤسسات؟ و هل سيشمل سنة واحدة أم عدة سنوات[1]

1.2.جمع البيانات :في هذه المرحلة يقوم المحلل المالي بتحديد وجمع البياناتالكافية و الملائمة لأهداف تحليله،حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالبيانات التي تم جمعها كلما توصل المحلل إلى تحليل شالم تتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يتحتم على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر ممكن من البيانات المالية و غير المالية و الإحصائيةو الكمية....الخ.

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 76 - 77.

ويجب أن تغطي البيانات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر البيانات المتعلقة ب المؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل .

1.3. معالجة البيانات :بعد الحصول على القوائم المالية اللازمة والمعلومات الأخرى يعالج المحلل المالي تلك البيانات مستخدما الأدوات التحليلية المناسبة،و من بين تلك الأدوات المستخدمة نذكر على سبيل المثال: النسب المالية، معدلات النمو، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى الأدوات التحليلية الأخرى، حيث يشتمل فهم التحليل المالي في هذه المرحلة على ما يلي[2] - :

قراءة القوائم المالية لكل مؤسسة خاضعة للتحليل من خلال قراءة الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأمولا الخاصة و الملاحق، -إجراء التعديلات اللازمة للقوائم المالية لتسهيل عملية المقارنة في حالة وجود اختلافات في الطرق المحاسبية و القرارات التشغيلية بين المؤسسات محل المقارنة، -إعداد أو جمع بيانات القوائم المالية المقارنةو النسب المالية التي تمكن المحلل المالي من تقييم ربحية المؤسسة و سيولتها....الخ.

1.4. تحليل/ترجمة البيانات المعالجة :تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، حيث تحتاج إلى استعملا مقدار كبير من العمل الذهني، الحكمة، المهارةو الجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق[3] . كما دف إلى تفسير المخرجات لدعم النتائج و التوصيات

1.5.تطويرو إيصلا التوصيات والنتائج :وظفي ة المحلل هي وظفي ة استشارية وليست تنفيذية، حيث يكون من الضروري على المحلل الماليو بعد انتهائه من كل عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجها للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكلفي المحلل للقيام بعملية التحليل. ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها،

كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجداول والرسوم البيانية كلما أمكن ذلك[4] .

---

[2] 2 Thomas R Robinson and others, OP.Cit., p21

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009 ،ص 241

و من المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية[5]

- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل والصناعة التي ينتمي إليها، والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه، -المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل،
- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية و الظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل،
- تحديد الايجابيات والسلبيات الكميةو النوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل أساسية،
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به، -
- الحلول المقترحة والتوصيات اللازمة.

6.1: المتابعة. لا تنتهي عملية التحليل المالي بكتابة التقرير، حيث نجد أنه من الضروري تكرار جميع الخطوات المذكورة أعلاه على أساس دوري لتحديد إذا ماكانت الاستنتاجات و التوصيات الأصلية لازالت صالحة .

2. تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعرفي ات التحليل المالي للقوائم المالية، لكننا نسوق فيما يلي بعض من هذه التعارفي :

– يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه:" عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية و غير مالية، هدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قرارات الاقتصادية[6]

[4] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية. دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 ،ص 29

[5] مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي. مكتبة اÐتمع العربي، عمان، الأردن، 2009. ص241

[6] -مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص 71

كما يمكن تعرفي التحليل المالي للقوائم المالية بأنه :"عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، ه دف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكالم لأسس القياس والاعتراف المحاسبي[7] "

– .كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: " عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبنى على تجميع وتصنفي البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها وقياسها بقصد ا كتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية[8]"

– . و كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه :" دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك دف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة 3من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"

. ويتضح من خلال التعارفي السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل[9]".

.3 التطور التاريخي للتحليل المالي للقوائم المالية:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات وإن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع. ولكن حدث أن أوصت جمعية رجلا البنوك في ولاية نيويورك في ففي ري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعام كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: "أن يطلبوا ممن يقتر ضون الملا من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودو م ببيانات مكتوبة حول الأصول و الالتزامات الخاصة م، وذلك بالصيغة التي توصي ا لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة[10]. "

---

[7] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 72.

[8] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص-ص 20-21

[9] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005 ،ص 12

[10] محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986. ص648

ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصت جمعية رجلا المصارف بولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض، والتي تحتوي على بيانات الميزانية[11]

.و في عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشالم لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات،

و في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين دف تحديد الجدارة الائتمانية .

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933 ،(بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي بقضيتين أساسيتين في المؤسسات هما[12] :

-الأولى:و هي دراسة سيولة المؤسسات و خاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أا لم تستطع تسديد التزاما المالية عند استحقاقها، -

الثانية: و هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامى الاهتمام و بشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها الميزانية .والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوالم تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمؤسسة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشمبرلين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة سنة 1911 عدة نسب مثل: نسبة التشغيل (نسبة مصارفي التشغيل إلى الإيرادات، نسبة النقل (نسبة مصارفي النقل إلى إيرادات التشغيل[13]

و من العوالم التي ساهمت في تطور التحليل المالي خلا الفترات السابقة (قبل 5الحرب العالمية الثانية نذكر :

- تطور المؤسسات المساهمة والرأسمالية الشعبية،
- أهمية دور البنوك في تمويل الاقتصاد، -
- الدور المتنامي لهيئات مراقبة الأسواق المالية،
- تطور بنوك الأعمال.

و بعد الحرب العالمية الثانيةأظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر توظفي أموالهم بصفة 1أكثر دقة و حزم .وبتطور المؤسساتو وسائل التمويل، تطورت العديد من تقنيات التحليل المالي التي تسمح بتحديد الوضع المالي للمؤسسة و مركزها الائتماني، و من بينها

[11] محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ، ص 648-649.ص
[12] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005 ص11
[13] نفس المرجع، ص1

قدرة التمويل الذاتي، نسبة القروض إلى حقوق الملكية، رأس الملا العالم[14] .

و تميزت فترة السبعينات بأسعار فائدة حقيقية جد منخفضة و نمو مرتفع للمؤسسات و منافسة شديدة، مما أدى إلى إدخلا عنصر التضخم في التحليل المالي. كما تغيرت النظرة إلى المؤسسة فأصبحت عبارة عن مجموعة من الموارد و الاستخدامات بدلا من المفاهيم الساكنة المتعلقة بالأصول والخصوم.

كما أخذت تقنيات التحليل المالي بعين الاعتبار نمو المؤسسة من ناحية احتياجات رأس الملا العالم، الميزانية الوظفي يةو جدول الموارد- الاستخدامات .

و قد عرفت بداية الثمانينات تغيرا ملحوظا أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض معدلات نمو المؤسسات، و الملاحظ في هذه الفترة هو التحول التدريجي من التمويل المباشر إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بحسابات النتائج لقياس ربح السهم وقيمة السهم .و تميزت هذه الفترة بظهور بعض المفاهيم أهمها: الفائض الخام للاستغلال، نتيجة الاستغلال، الأصول 4 الاقتصادية والربحية الاقتصادية، نقطة التعادلو الرافعة المالية

.و في عام 1987 صدر بيان عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية FASB يلزم جميع المؤسسات الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية الأساسية، ثم بعد ذلك أكد عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية عام 1993[15] ، حيث يكمن دور هذه القائمة على مساعدتنا في الحصول على معلومات تمكننا من قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وتقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة و هيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية[16]

. وتم التركيز في التسعينات على الاتفاقيات المحاسبية التي جعلت القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية كأساس للتحليل المالي، أين تم على إثرها تحليل كل القرارات المالية على أساس القيمة .

و قد ساهمت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجلا الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة

[14] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة الجزائر، 2000،،ص 14
[15] وٍيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 195-196.ص
[16] فـهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي FINANCIAL SME .،الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008 ،ص14

ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات و التحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين و بدقة متناهية[17]

.وهناك العديد من العوالم التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات المعاصرة، يمكن إبرازها فيما يلي :

- تطور الأسواق المالية وتقنيات البورصة، -
- تطور المعلومة المالية،
- الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات (تنازل، إدماج...،
- تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات، -
- تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IFRS/IAS من طرف العديد من دول العالم

4. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية

:يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، و بكفي ية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قرارام المالية ذات العلاقة بالمشروع[18].

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي[19] :

-اختبار مدى كفاءة عمليات المؤ سسة محل التحليل وتقييم ربحيتها،

[17] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 14
[18] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 ،ص3
[19] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ص22

-تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني،

-تقييم أداء الإدارات المختلفة ب المؤسسة ، -

-تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة،

-توفير البيانات و المؤشر ات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض،

-توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

.5مقومات التحليل المالي للقوائم المالية:

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم الماليةفي تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاا. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي 1 يستخدمها،

ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي[20] :

-أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية،

-أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها، -

[20] حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 ،ص 26

أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، و ذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

6. محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

- بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة و مدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة و على القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها و هي[21] :

- درجة اهتمام المحلل ب المؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب، -
- كمية و نوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل،
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، -
- مدى استمرارية استعملا الأساليب و القواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج، -
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقلا من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر، -
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع و العلاقات مع المور دين و المقرضين.

المطلب الثاني: استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه اموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، ومؤ دى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

[21] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 ،ص45/ .

1. مجالات التحليل المالي للقوائم المالية

:يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في الات التالية :

1.1 .التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات. وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها. وهذا بطبيعة الحلا يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما :الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع[22].

1.2 .تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل الذي تم به معظم الأطراف التي لها علاقة ب المؤسسة ، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها

1.3.التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض)المدين، وبالتالي الذي يقوم ذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم

1.4. .التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل الماليللقو ائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارام وكفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى ا والاستثمارات في مختلف الا لات.

---

[22] أيمن الشنطي زهير الحدرب عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 127-128.ص- ص، 2010

1.5. تحليل الاندماج و الشراء

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا،وز ولا الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما .

2.الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك.....إلخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها[23] .

2.1. الأطراف الداخلية:

يقصد م المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ، و يمكن تصنفي ها إلى ما يلي[24]

1.1.2 المؤسسة إدارة.تم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياا الإدارية بالتحليل المالي دف قياس كفاءا والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي،

وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المئوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينةو بالتالي تفسيرها تفسيرا مسببا بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها[25] .

---

[23] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 72-73.
[24] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009 ،ص26
[25] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 ص40-41

2.1.2 المؤسسة أصحاب. و هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء ب المؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي و الربحية و العائد على الأمولا المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماا المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرا في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم[26]

. 3.1.2: العملا اتحاد. مكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العملا لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظفي العالمين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة[27]

2.2. الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعالم مع نتائج التحليل المالي الخاص ب المؤسسة حسب درجة علاقتها ا، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئام، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطرافأخرى لهم علاقة ب المؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر ، ويمكن تصنفي هم إلى ما يلي[28]:

2.2.1. سماسرة الأوراق المالية :يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي :

التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة ، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم، -أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأا للعملاء

---

[26] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 18-19.
[27] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 33
[28] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 18

2.2.2. المستثمرون الحاليون والمتوقعون : يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرا على تحقيق الأرباح في الآجلا المختلفة. ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة و مقدار ما يتم توزيعه منها على أصحاا، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة[29] .

3.2.2:العملاء باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان[30]

. 4.2.2: الموردون. يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعالم معه أو يخفض هذا التعالم، وبذلك يستفيد الموردمن البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد باستخدام بيانات القوائم المالية .

5.2.2: الدائنون.يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأمولا للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجلا الاستحقاق فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين[31] :

---

[29] 3حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 442 .

[30] حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل. دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 ،ص 75

[31] حنفي علي، مرجع سابق، ص 75.

أ. **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية، -

ب. **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس الملا العالم والمركز النقدي والسيولة في الوحدة

. 6.2.2: التجارية الغرف.تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسساتو الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات[32] : .

7.2.2الحكومية المصالح. يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية[33] :

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول ا،

-تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية،

-مراقبة الأسعار .

.2.2.8بيوت الخبرة المالية :تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلا المختلفة بمبادرا الخاصة أو بناء على تكلفي من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، و تقدم خدماا في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلا على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات[34] .

.3نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:

[32] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص33
[33] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 237.
[34] حليمة خليل الجرجاوي، مرجع سابق، ص 43.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعملا وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: داخلي أو خارجي[35] .

3.1.نتائج التحليل المالي الداخلي :يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكلفي من إدارة المشروع أو المؤسسة ، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على 2معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـــ [36]- :

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل، -
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة ، وعلى المردودية فيها،
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة ،
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.....الخ

3.2. نتائج التحليل المالي الخارجي :يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة ، حيث يهدف هذا التحليل 3إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها ، و المتمثلة فيما يلي :

- ملاحظات حول الأعملا التي تقو م ا المؤسسة في الميدان المالي، -
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض،
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين،
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة
- ، -مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

المطلب الثالث:أدوات و أساليب التحليل المالي للقوائم المالية.

[35] -ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي. دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000 ص12
[36] نفس المرجع ،ص 13.-12

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .و نظرا لتعددها وصعوبة تناولها إجمالا، اخترنا مجموعة من هذه الأدوات والأساليب التي نراها تخدم أكثر أهداف البحث.

1. النسب المالية :تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم الماليةوأكثرها انتشار ا في أوساط المحللين الماليين، و هي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قرارام الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة[37] .

1.1. تعرفي النسبة المالية :تعرف النسبة عموما بأا علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسط أو كسر عشري 5.0 ،أو نسبة مئوية 50 %فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه[38] .

أما في التحليل المالي فتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[39] .

إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية

Marking Bench)على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية[40] .

---

[37] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص127

[38] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 124.

[39] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 ص 31

1.2.أنواع النسب المالية :يمكن القول إن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعملا و استخرا ج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط و التشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة و غير المهمة.

إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة كافيا و مفيدا .وبشكل عام غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و ذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي[41] - :

نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة، -نسب قياس الربحية، -نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي، -مجموعة نسب هيكل التمويل، -مجموعة نسب استخدامات الأموال، -نسب قياس الإنتاجية .ومن ناحية أخرى، هناك من يبوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل[42]

- :مجموعة نسب تتعلق بالميزانية، -مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج، -مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية و حسابات النتائج، -مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

1.3. أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا و تستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية و ذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كوا قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة و سهلة الاستخدام وسنلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية[43] :

-تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة، -

-استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة ،

---

[40] عدنان تاىه النعيمي أرشد التميمي، مرجع سابق، ص 83

[41] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص-ص 127-128.

[42] نفس المرجع، ص 128

[43]

-مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع،

-مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة، -

-تقييم أداء المؤسسة و أداء إدارا،

-التعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها .

1.4.محددات استخدام النسب المالية :

و بالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهذا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات [44] ، لعل من أهمها :

- إهملا النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية،
- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية، فمثلا تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات، -
- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة و بالتالي تأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ و قراءة المستقبل.

2. المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات :يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة ، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. و بناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابا و آثارها على الوضع المالي للمؤسسة . و يمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى[45] :

2.1.التحليل العمودي :

[44] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص118

[45] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 102

و يطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية[46] .

و يقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة و ذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع اموعة التي ينتمي إليها[47] ، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانيةمن خلال تركيزها على عنصر ين هما مصادر الأمولا في المؤسسة وكفي ية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأمولا الخاصة وكفي ية توزيع 4المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جاريةو غير جارية .و يمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج 5إلى رقم الأعملا في نفس القائمة ، أو إلى مجموع الأصول (لا سيما في حالة المؤسسات المالية 6 ، و هذا ما يسمح لنا بتقييم التكالفي والأرباح .وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة أو كنسبة مئوية 7من رقم الأعملا .ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

2.2. التحليل الأفقي- التحليل التاريخي

:يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة و النسب المئوية على حد سواء، و هو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة،و هو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو فيسنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة[48]،

[46] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق،ص 93.
[47] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص 39.
[48] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص- ص 105-108.

ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات .يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة ، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، و رصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة و عن اتجاهاا المستقبلية. و من عيوب هذه الدراسة ما يلي[49] :

-اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة، -تظهرآثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة

2.3 . التحليل المقارن :يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهاتلأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط .وذلك دف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع و تحديد آجلا تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، و تقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك .ومن عيوب هذا التحليل ما يلي :

تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، و تنوع خطوط الإنتاج،و المستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها، -قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

2.4. التحليل المعياري :يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدر اسة مع المعايير المطلقة التي

[49] منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ،ص 222-223. -ص

تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجلا نشاطها.و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل 1نشاط :

-رقم الأعملا في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى، -أهمية الأعملا الجارية بالنسبة للأمولا الخاصة لمؤسسات الأشغلا العمومية[50]،

-سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفندقة...الخ .كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي 2

- - :ضرور ة تمو يل الاستثمارات بالموارد الدائمة،
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال...الخ .و يعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات

المبحث الثالث :مجالات وأبعاد التحليل المالى للقوائم المالية

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء.

فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على: السيولة، الملاءة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة. في حين يسمح لنا تحليل حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأمولا المستثمرة حاليا وكذلك التنبؤ ذه القدرة في المستقبل. وأما بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظفي ية انطلاقا من الميزانية المحاسبية، لننتقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي (رأس

50

الملا العالم، احتياجات رأس الملا العالم، الخزينة الصافية، النسب المالية، وأخيرا التحليل الأفقي والعمودي للميزانية

1. .إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي[51] :إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط المحاسبي الوطني في كوا تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهرا، إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية،وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم عن ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية من جهة، والتطابق النسبي بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظفي ية من جهة أخرى.

1.1. الميزانية المالية (سيولة- استحقاق :تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث تر تب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقالامتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءةو قدرة المؤسسة على مواجهة التزاما قصيرة الأجل[52]

1.2.الميزانية الوظفي ية :يعتبر التحليل الوظفي ي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنفي مختلف العمليات التي تقوم ا المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال[53]

.عرف المؤلف Bruslerie la de Hubert الميزانية الوظفي ية بأ:" ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة

51

52

53 مليكة زغيب ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص- ص 65-64

المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال[54]"

. يعيد التحليل الوظفي ي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي

المطلب الثاني.2**تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:**

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها:

رأس الملا العالم، احتياجات رأس الملا العالم والخزينة الصافية.و يقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية و الميزانية الوظفي ية

2.1. . 1رأس الملا العالم :رأس الملا العالم هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس ملا عالم موجب داخل المؤسسة يؤكد 2امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي[55] .ويمكن فهم رأس الملا العالم وفقا لمقاربتين[56] :

-الأولى هي مقاربة تقليدية للميزانية "المالية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس الملا العالم الصافي، -الثانية هي مقاربة حديثة للميزانية "وظفي ية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس الملا العالم الوظفي ي.

2.1.1. رأس الملا العالم الصافي ل -:مفهوم وطريقة الحساب :

يمثل رأس الملا العالم الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلا التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل.....إلخ .ويتم حساب رأس الملا العالم الصافي انطلاقا من الميزانية المالية

[54] Hubert de la Bruslerie, OP.Cit., p94

[55] سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة- سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 ،ص 59

[56]

عوالم تغير رأس الملا العالم الصافي :يتغير حجم رأس الملا العالم الصافي بين فترة و أخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة و أحيانا أخرى بالنقصان، و لا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات والعوالم التي تقف ورائها، وذلك من أجل رسم خططها وسياسا المستقبلية[57]

2.1.2.رأس الملا العالم الوظفي ي -:مفهوم و طريقة حساب رأس الملا العالم الوظفي ي:

رأس الملا العالم الوظفي ي (رأس الملا العالم الصافي الإجمالي هو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظفي ية،و يمكن تعرفي ه بأنه: "فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة

.ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

- رأس الملا العالم الوظفي ي=الموارد الثابتة
- الاستخدامات الثابتة

أ. - .احتياجات رأس الملا العالم:

احتياجات رأس الملا العالم هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلا التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، 2المقبوضاتو المدفوعات

.و كما يعتبر احتياجات رأس الملا العالم بمثابة المحدد لرأس الملا العالم، أو هو رأس الملا العالم الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأمولا الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس الملا العالم إلى [58]:

ب. **احتياجات رأس الملا العالم للاستغلا (إ.ر.م.ع.إ:**

ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس الملا العالم، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

[57] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 11
[58] عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999 ،ص- ص 17-18

احتياجات رأس الملا العالم للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال- الخصوم المتداولة للاستغلال[.

ت. **احتياجات رأس الملا العالم خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ:**

يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعفي ة في تكوين احتياجات رأس الملا العالم. ويعبر عنه بالعلاقة التالي

ة :احتياجات رأس الملا العالم خارج الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال .

3المطلب الثالث. الخزينة الصافية:

يمكن تعرفي الخزينة الصافية على أا تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس الملا العالم[59]

.ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاما نحو دائنيها .وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين :الخز ينة الصافية = رأس الملا العالم - احتياجات رأس الملا العالم .أو الخزينة الصافية= الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية+ أمولا الخزينة أصول- أمولا الخزينة خصوم .و من خلال مقارنة رأس الملا العالم مع احتياجات رأس الملا العالم، ينتج لدينا الحالات التالية[60]

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية :و هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس الملا العالم واحتياجات رأس الملا العالم،و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاا المستقبلية.

---

[59] مبارك لسلوس، التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص34-35

[60] سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة- سطيف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 - 2009 ص 66-67

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة :في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس الملا العالم مقارنة بالاحتياج في رأس الملا العالم. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانهاا تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة :في هذه الحالة يكون رأس الملا العالم أقل من احتياجات رأس الملا العالم، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط

خلاصة الفصل

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة ب المؤسسة ، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية

.و تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من: الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأمولا الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمو دي.

الفصل الثاني

✦ المبحث الاول: عموميات حول القوائم المالية

يعتبر إعداد و عرض القوائم المالية الخطوة الاولى في العملية المحاسبية، الا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الادارة و الاطراف المعنيةّن تلك القوائم المالية في صورة مختصرة عن الاداء المالي و المركز المالي ألي وحدة اقتصادية، ذلك أ جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية؛ وبالتالي فإن القارئ الذي يتفهم محتوى و مضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الاولية، و هي تسجيل و تبويب و تلخيص العملياتالمالية[61].

المطلب الاول: ماهية القوائم المالية

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خللا ها توصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغي ارت حقوق الملكية، كما تشمل أيضا المالحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبرالجزء المكمل للقوائم المالية[62]

.و يخضع إعداد القوائم المالية لقواعد تنظيمية صارمة، تلتزم بها المؤسسة لتوصيل المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي، وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية من خللا التقارير المالية، وليس القوائم المالية فحسب، والتي تعتبر المحور الاساسي للتقارير المالية، على سبيل المثلا نذكر: تقرير مجلس الادارة، التنبؤات المالية، الاخبار ذات الصلة ب المؤسسة ، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي ألعملا المؤسسة ، أي أن التقارير المالية مفهومها أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، فهي تضفي معلومات أخرى غير ماليةلاتتضمنها القوائم المالية، لكنها مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قرار اتهم الاقتصادية[63]

---

[61] مين احمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة ألولى، إلسكندرية، مصر، 8002 ،ص 77

[62] كمال الدين مصطفى الده اروي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، إلسكندرية، مصر، 8002 ،ص 11

[63] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة وإلبالغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ألردن، 8002 ، ص ص 2-1

1. طبيعة القوائم المالية:

مصطلح قائمة في مفهومه العام اعلان يتعلق بشكّ إن ل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الاشارة إليه فيه، و بذلك تتمثل القوائم المالية في أنها اعلان ا يعتقد بصحته و يتم توصيله باستخدام القيم النقدية، وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، و التي يعتقدو ن أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة والعمليات المالية، و تعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدته ا القوائم المالية التي تعبر عن فت ارت زمنية تقل عنّ ا عام، أم عام ثالثة شهور على سبيل المثال(يطلق عليها القوائم المالية الفتر ية أو الدورية، و تبدو عبقرية تلك القوائم المالية و التي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو الاف الصفحات التي تتكون منها السجالت و الدفاتر المحاسبية التفصيلية[64]

ويمكن إعطاء مجموعة من التعارفي للقوائم المالية وهي:

تعرفي مجموعة كالمة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، ولألداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفلا الحسابات"

- .تعرفي تعتبر القوائم المالية الوسيلة الاساسية لإلبالغ المالي عن المؤسسة ، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والاحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة فياتخاذ القرارات المالية[65].

من خلال التعرفي ات السابقة يمكن تعرفي القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة ب المؤسسة ، وفي أشكلا محددة، و تعتبر الوسيلة الرئيسية إليصلا المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفلا الحسابات، أما الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية تتمثل في الميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات الارباح والخسائر، وبيانات التغيرات في المركز المالي، والايضاحات والاق ار ارت الاخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من

[64] مين احمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 77) .
[65] خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 7002 ،إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة ألولى، عمان، ألردن، 97.ص، 8002

القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات، إن معايير المحاسبة 1الدولية تطبق على تلك القوائم المالية ألي شركة تجارية أو صناعية أو شركات الاعمال[66]

. 2أوجه الاختلاف بين القوائم المالية والتقارير المالية

:إن التقارير والقوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، و تمدهم بمعلومات عن المكاسب و مكوناتها و كذلك الوضع المالي و أداء المؤسسة ، حيث أن التقارير الماليةلاتتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الاخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي[67] .

أ. التقارير المالية

إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلوماتالمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية[68]، فهي تعتبر الوسائل الاساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لألط ارف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجالت المحاسبية الا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية الاصول، الخصوم، الايرادات، المصروفات، ...الخ(، ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الاساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الاخرى لتوصيل المعلومات ذات العالقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تقوم الادارة بتوصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية

[66] شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 8002 ،ص 141

[67] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس إلعداد والعرض والتحليل وفقا ألحدث إلصدارات والتعديالت في معايير المحاسبة الدو لية وألمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 8000 ،ص 17

[68] فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، ألردن، 9222 ،ص 3

الرسمية، و السبب في ذلك كون أن القوائم المالية تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خللا القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فهي قد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلسإلدارة والتنبؤات المالية والاخبار ذات الصلة ب المؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئيأو الاجتماعي ألعملا المؤسسة ، ومنه نصل إلى أن التقارير المالية مفهوم اشمل من القوائم المالية[69].

إن التقارير المالية تعطي معلومات مفَّصلة عن أعمالا لشركة وأدائها إضافة إلى توقعات الاداء فيّخِ المستقبل، ويبدأ التقرير عادة بكلمة لرئيس مجلس إدارة الشركة ص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة يل الماضية، ثم يورد بعد ذلك توقعات مستقبلية عامة للشركة في العام القادم، بخالف القوائم المالية والتيلا مطولة وصو ارً تتعدى محتوياتها لغة الارقام، فإن التقرير المالي يشتمل على فصول عدة تحوي نصوصا توضيحية تشرح أعمالا لشركة، وتهدف النصوص المكتوبة في التقرير فيجزء منها إلى شرح الارقام التي 2تم ذكرها في القوائم المالية التي توضح مستوى أداء الشركة[70]

.كما أن الاهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف إلى[71]:

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الاخرين، التخاذ الق ار ارت المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤالء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسةهذه المعلومات؛ -

تساعد المهتمين ب المؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصالت النقدية المتوقعة من توزيعات الارباح أو الفوائد أو المتحصالت من المبيعات واسترداد الاوراق المالية أو القروض؛ -

تقدم معلومات الزمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعامالت والاحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛ -

---

[69] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس إلعداد والعرض والتحليل وفقا ألحدث اإلصدارات والتعديالت في معايير المحاسبة الدولية واألمريكية والبريطانية والعربية والمصرية،مرجع سبق ذكره، ص 17.

[70] هيئة السوق المالية، المعلومات ومصدرها، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 9

[71] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس إلعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، اإلسكندرية، مصر، 2002، ص 39

تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل؛ -تقدم معلومات واضحة عن كفي ية قيام إدارة المؤسسة لمسؤولياتها تجاه المالك؛

زيادة منفعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية .والجدير بالذكر أن ما يمكن الوصول إليه في النصوص المكتوبة في التقارير المالية ربما تختلف عن ما توحي به أرقام القوائم المالية، فعلى سبيل المثلا قد تورد الشركة في تقريرها عن قوائمها المالية ما العام المنصرم، وستكون هذه بلا شك أخبا ار الشركة، ً يتضمن تحقيقها لزيادة في الارباح خللا سارة عن غير أن المستثمر قد يجد من خلال قراءته للنص العام في التقرير المالي أو في بعض الحواشي الصغيرة في آخر التقرير بأن تلك الزيادة كانت بسبب أرباح غير تشغيلية مثل بيع أرض تملكها الشركة، أو أسهم شركة أخرى ساهمت الشركة في تأسيسها والذي قدلايتكرر مرة أخرى في العام المقبل، لذا فإن إحدى فوائد قراءة التقرير المالي معرفة مدى توافق النص مع الارقام المالية الواردة، والتثبت من أنهما يقدمان صورة واضحة متطابقة حول أداء الشركة وتوقعاتها المستقبلية، لذا فان التقرير المالي يشتمل عادة على الجوانب الاتية -[72] :

- مقدمة توضح الفلسفة العامة للشركة في إدارتها لنشاطها التجاري؛ -
- نظرة شالمة أو تقارير مفصلة حول كل جزء من عمليات الشركة؛ -
- لمحة عن الجوانب المالية للشركة،
- وتشمل صافي الدخل والمبيعات، وربح السهم، والقيمة السوقية للشركة؛ -
- قائمة المركز المالي التي تظهر أصول وخصوم الشركة وحقوق مساهميها في نهاية العام مقارنة بالعام السابق؛
- قائمة الدخل التي توضح ربحية الشركة شاملا ذلك الحديث عن عوائد ومصارفي العام المنصرم مقارنة بالاعوام السابق
- ة؛ -قائمة التدفقات النقدية التي توضح التدفق النقدي من والى الشركة خللا العام مقارنة بالاعوام **السابقة.**

3 . أسباب الاختالفات في أساليب إعداد القوائم المالية:

[72] المرجع السابق ص10

:قد تبدو أساليب إعداد القوائم المالية متشابهة من بلد إلى آخر، الا أن هناك إختالفات بين المعايير ربحا 429 مليونً المتبعة في مختلف الدول، فعلى سبيل المثال، سجلت شركة" Benz – Daimler" يعادل دوالر في سنة 1991 وذلك حسب المعايير المحاسبية الالمانية، وبإتباع المعايير المحاسبية الامريكية،

جلت خسارة قدرها 1281 مليون دوالر وذلك في نفس الدورة، وتوجد عدة حالات أخرى مماثلة لحالة 2 شركة Benz – Daimler" ،"وتعود أسباب الاختالفات في الاساليب المحاسبية إلى

1. مركزية تسيير

اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول: توجد دول تتبنى نظما إقتصادها وتخطيطه، في حين تتبع بعضها الاخر أساليب المركزية في تسيير الاقتصاد، كما تتفاوت معدالت التضخم الاقتصادي في تلك الدول، وأيضا السياسات النقدية في تحقيق التوازن النقدي، كل هذا ينعكس على النظم المحاسبية المتبعة في تلك الدول؛

أ. **الفروقات الثقافية والحضارية:** تختلف الدول من حيث لغتها ودياناتها وتشريعاتها، الامر الذي يؤدي إلى ظهور إختالفات بينها في القيم والمفاهيم السائدة، فمثالاختلاف اللغة يؤدي إلىاختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في تلك الدول؛

ب. -**اختلاف القوانين والتشريعات:** تنتج هذه الاختالفات عناختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وينعكس هذا على الاساليب المحاسبية كإختالف في طرق حساب الاهالك أو قواعد إثبات Constatationالايرادات والتكالفي ؛ -تفاوت دور الجمعيات المهنية المحاسبية في الرقابة والاشراف على المهنة المحاسبية: حسب تقسيمNobes تخضع مسألة الرقابة والاشراف على المهنة المحاسبية إلى اتجاهين [73]:

1. الاتجاه الحكومي: حيث تتولى دواوين المحاسبة أو وزارات المالية أو وزارات التجارة أو هيئات حكومية أخرى مهمة إعداد المعايير المحاسبية والسهر على تنفيذها وتطبيقها، وهذا هو الحلا بالنسبة أللمانيا واليابان وفرنسا والجزائر.
2. الاتجاه المهني: حيث تتولى الجمعيات والنقابات المهنية مهمة إعداد المعايير المحاسبية، وفي بعض الحالات السهر على تطبيق هذه المعايير، ففي بعض الدول كبريطانيا وهولندا، ونيوزلندا، تقوم

[73] Bernard Colasse, Comptabilité générale (PCG Et IAS), Economica, 7 éme Edition, 2001, PP 66, 67.

الجمعيات والنقابات المهنية بإعداد المعايير والسهر على تطبيقها، أما في الواليات المتحدةوأستراليا وكندا، فتتولى الجمعيات والنقابات المهنية مهمة إعداد المعايير المحاسبية، أما مهمةً السهر على تطبيق هذه المعايير . فتكون من صالحيات الحكومة الا جزئيا

المطلب الثاني: الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية

لقد ناقش المعيار المحاسبي الدولي ثمانية اعتبارات عامة إلعداد القوائم المالية، الا أنه يمكن القول بأن هناك اعتبارات مماثلة تم الاهتمام بها في مصادر متعددة لمبادئ المحاسبة الامريكية المتعارف عليها، تتميز بأنها أكثر توسعا وتفصيلا مقارنة بما يوفره المعيار المحاسبي الدولي رقم 51 ، وعلى الرغم من ذلك فان مفاهيم الاستمرارية والاهمية النسبية والتجميع، تعتبر متماثلة مع مبادئ المحاسبة الامريكية المتعارف عليها وفي المعايير المحاسبي الدولي رقم 51، وتتمثل هذه الاعتبارات في الاتي [74]:

1. **.العرض العادل والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية :**يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة،ًا و بالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والافصاح الاضافي حينما يكون ذلك ضروري ينجم عنه قوائم مالية تحقق عرضا عادلا في كافة الاحوال، غير أنه يمكن أن تكون المعالجة المطلوبة طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة غير ملائمة بوضوح، ما يجعل القوائم المالية تفقد العرض العادل وتؤدي إلى قوائم مالية مضللة وهكذالايمكن تحقيق عرض عادل بتطبيق المعيار أو من خلال الافصاح الاضافي لوحده، والمخالفة ليست مناسبة وذلك ببساطة ألن معالمة أخرى ستحقق أيضا عرضا عادلا الفقرة 15.10 من المعيار المحاسبي الدولي 01 . IAS ويتم في جميع الاحولا فعلي تحقيق عرض عادل بالامتثلا في كافة النواحي الجوهرية لمعايير المحاسبة الدولية المطبقة على المؤسسة ، ويتطلب الافصاح العادل ما يلي :

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية بموجب الفقرة
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة و قابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها؛
- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والاداء المالي للمنشأة .

.اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية:

[74] مين احمد السيد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن االلت ازمات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر، 2008 ص614

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الاول أن تقوم الادارة باختيار وتطبيق سياسات محاسبية من شانها أن تجعل القوائم المالية متمشية مع معايير المحاسبة الدولية، أ

ما مبادئ المحاسبة الامريكية المتعارف عليها فإنها تأخذ مدخل مماثل ولكنها تصف اختيار الادارة للسياسات المحاسبية في ضوء الوفاء بأهداف من المعيار المحاسبي الدولي الاول يجب على الادارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة، وحينمالايوجد متطلب محدد يجب على الادارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي:

- ملائمة الحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات؛ -

موثوقة من ناحية أنها :تمثل بشكل صحيح نتائج المؤسسة ومركزها المالي[75] .

- تعكس الناحية الاقتصادية لألحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني .
- محايدة أي أنها ليست متحيزة.
- كالمة في كافة النواحي المادية

.أما في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الادارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة، وعند اتخاذ هذا الحكم يجب على الادارة أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

المتطلبات والارشادات في معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة وذات الصلة.

- تعرفي ات ومعايير الاعتراف وقياس الموجودات، المطلوبات، الدخل والمصروفات الواردة في إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية - .إصدا ارت الهيئات الاخرى لوضع المعايير والممارسات الصناعية المقبولة وفقط إلى الحد الذي تتفق فيه مع من المعيار المحاسبي الدولي 01

ب. فرضية الاستمرارية :عند إعداد القوائم المالية يجب على الادارة إجراء تقييم لقدرة المؤ سسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية

[75] المرجع السابق ص 168

لدى الادارة إما تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الادارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الافصاح عن حالات عدم التأكد هذه، وعندمالايتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة فإنه يجب الافصاح عن هذه الحقيقة وعن الاساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار المؤسسة أنها مؤسسة مستمرة.

و عند تقييم ما إذا كانت الاستمرارية للمؤسسة مناسبة يجب على الادارة أن تأخذ في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة للمستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الاقل إثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية دون أن تكون مقتصرة على ذلك، ويعتمد مدى أخذ المعلومات في الاعتبار على الحقائق في كل حالة، فعندما يكون للمؤسس مكانية سريعة للوصول إلى المصادر المالية فإنه ة تاريخ عمليات مربح وا يمكن الاستنتاج بأن الاساس المحاسبي للمؤسسة المستمرة مناسب بدون تحليل مفصل، وفي الحالات الاخرى قد تحتاج الادارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوالم المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة وب ارمج تسديد الديون والمصادر المحتملة الستبدلا التمويل قبل أن تقتنع بأن الاستم اررية للمؤسسة مناسبة. الفقرة 21.24 من المعيار المحاسبي الدولي 01

1. . 4 .IASالمحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المؤسسة المستمرة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، فبموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم الاعترافبالعمليات والاحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استالم أو دفع النقد أو ما يعادله(، ويتم تسجيلها في السجالت المحاسبية والابالغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تتعلق بها، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكالفي التي تم تحملها وعائدات بنود دخل محددة مماثلة على أن

تطبيق مفهوم المماثلةلايسمح بالاعتراف بالبنود في الميزانية العمومية التيلاتلبي تعرفي الموجودات أو المطلوبات. الفقرة 20.21 من المعيار المحاسبي الدولي IAS. 501

أ. .ثبات العرض :يجب الابقاء على عرض وتصنفي البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، الا في الحالات التالية - :إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المؤسسة أو مراجعة لعرض قوائمها المالية أن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر لألحداث أو العمليات .

-إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات .قد يو صي وجود تصرف هام أو مراجعة لعرض القوائم المالية بوجوب عرض القوائم المالية بشكل مختلف، ويجب على المؤسسة تغيير عرض قوائمها المالية فقط إذا كان من المحتمل أن الهيكل المعدل سيستمر أو كانت المنفعة من عرض بديل واضحة، وعندما تتم هذه التغيرات في العرض تقوم المؤسسة بإعادة تصنفي معلوماتها المقارنة ويسمح بإجراء تغيير في العرض لالمتثلا للمتطلبات القومية ما دام العرض المعدل يتماشى مع متطلبات هذا المعيار 27-28 من المعيار المحاسبي الدولي

ب. .الاهمية النسبية والتجميع :يجب عرض كل بند جوهري بشكل مستقل في القوائم المالية، ويجب تجميع البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظفي ة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل، وتنتج القوائم المالية من معالجة كميات كبيرة من العمليات التي تمت هيكلتها بتجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظفي تها، والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنفي هي عرض قوائم مختصرة ومصنفة تشكل بنودا في صلب القوائم ذا كان أحد البنود ليس المالية أو في الايضاحات، وا جوهريا بشكل فردي فإنه يتم تجميعه إما في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات، والبند غير جوهري بشكل كافلايستلزم عرضا مستقلا في صلب القوائم المالية. ورغم ذلك قد يكون جوهريا بشكل كاف يتوجب عرضه مستقلا في الايضاحات.

و في هذا السياق تعتبر المعلومات جوهرية إذا كأن من الممكن أن يؤثر عدم الافصاح عنها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين إذا أخذت بناء على القوائم المالية، وتعتمد الجوهرية على حجم وطبيعة البند الذي حكم عليه في الظروف الخاصة بعدم ذكره، وعند تقرير ما إذا كان أحد البنود أو مجموعة من البنود جوهرية فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معا، وتكون طبيعة أو حجم البند هي العالم المحدد اعتمادا على

الظروف، فعلى سبيل المثلا يتم تجميع الموجودات الفردية ذات الطبيعة والعمل المتشابهين إذا كانت المبالغ الفر دية كبيرة، على أن البنود الكبيرة التي تختلف في طبيعتها أو عملها يتم عرضها بشكل مستقل من المعيار المحاسبي الدولي IAS. 7 .01 المقاصة :يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات الا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، و يجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل والمصروفات عندما وفقط عندما يتحقق ما يلي:

- يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها، -إذا كانت الارباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية، وهذه المبالغ يجب تجميعها 4 من المعيار المحاسبي الدولي IAS. 01 أما بالنسبة لمبادئ المحاسبة الامريكية المتعارف عليها فهناك إرشاد اقل صراحة تماما في مجلا المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية في ظل كل من معايير المحاسبة الدولية "IAS 32 بعنوان: الاستثمارات المالية – الافصاح والعرض"

وفي ظل مبادئ المحاسبة الامريكية المتعارف عليها، عالوة على ذلك فان القسم 0-15 من التعليمات X-S يتطلب العرض المنفصل لصافي الاصولالمقاصة بين إجمالي المبيعات و الخصومات والمسترجعات و المسموحات[76]

ت. المعلومات المقارنة :تشجع الفقرة رقم 2 من الفصل A2 من نشرة المبادئ المحاسبية في الواليات المتحدة الامريكية ن لم تلتزم بذلك، تعتبر المعلومات المقارنة أم ار مطلوبا من قبل أن توفر المؤسسة قوائم مالية مقارنة، وا المسجلين ببورصة الاوراق المالية الامريكية حيث يجب عليهم بصفة عامة توفيرها، وعلى الرغم من أنها قدلاتكون ملزمة على وجه لاتحديد في الواقع التطبيقي، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي الاول أن يتم الافصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، الا إذا سمح أو تطلب أي معيار محاسبي دولي آخر بخالف ذلك، حيث تظل المعلومات الوصفية أو التوضيحية الخاصة بالفترة السابقة ملائمة لفهم القوائم المالية الحالية ومن ثم يتعين تضمينها ونفس الامريتم تطبيقه على القوائم المالية المقارنة التي يتم توفيرها في الواليات المتحدة الامريكية[77]

[76] المرجع السابق ص 172
[77] المرجع السابق ص 172-173

.المطلب الثالث: السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية

يحدد الاطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية "القابلية للمقارنة" كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها، إذ يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي للمؤسسة وأدائها، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مر اكزها المالية وأدائها والتغيرات في مر كزها الماليوتتمثل أهمية استخدام القوائم المالية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية القائمة والمتشابهة في النشاط الاقتصادي وكذلك المقارنات داخل الوحدة الاقتصادية نفسها، شرط عدماختلاف أسس القياس المحاسبي سواء كان على مستوي الوحدات الاقتصادية المختلفة أم على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة[78].

ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطرق المحاسبية، وحرية الادارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية بما يتناسب مكانية تغييرها؛ كل ذلك أدى إلى النظر للقوائم المالية بنوع ورؤية الادارة وا من الشك[79].

1. <u>لمعايير المحاسبية الدولية "القابلية للمقارنة</u>

وبناءا عليه، فان عملية قياس وعرض الاثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والاحداث الاخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة وعلى أساس ثابت للمؤسسات المختلفة؛ ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات، ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختالفات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة للعمليات المالية المتشابهة والاحداث الاخرى من فترة ألخرى وبين المؤسسات المختلفة [80].

---

[78] علي يوسف، دورة ضمن الفعاليات العلمية لمعايير الدولية إلعداد التقارير المالية)IAS 08 ،(هيئة االوراق واألسواق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 8002 ،ص 2.

[79] بر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية إلدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات االقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين لألو ارق المالية، مجلة الجامعة االسالمية)سلسلة الدراسات االنسانية(المجلد السابع عشر، العدد ألول، جانف2009ص810

[80] لي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص2

و من خلال ما سبق جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 58 بعنوان "التغييرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والاخطاء"، لوضع الارشادات التي يجب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية وبشكل يعمل على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، وبما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، كما حدد المعيار الحالات المسموح فيها للمؤسسة تغيير سياساتها المحاسبية، وأيضا الحالات التيلاتدخلفي إطار تغيير السياسات المحاسبية .

وجاء أيضا في المادة 19 من القانون رقم 57-11 المؤرخ في 20 نوفمبر 2557 أن السياسات أو الطرق المحاسبية تخص المبادئ والاسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية .وبالتالي نجد أن المعيار المحاسبي الدولي الثامن يتطلب أن يتم وصف السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة في الايضاحات المتمة للقوائم المالية، ويجب أن يتم وصف أساس أسس القياس الذي تماستخدامه وكل سياسة محاسبية قائمة تعتبر ضرورية ألغراض الفهم السليم للقوائم المالية[81]

ا نظرنا للتعرفي السابق نجد انهلايوفر مزيدا من التوجيه بشأن تعرفي المصطلحات الواردة فيه، وبالتالي ينبغي النظر في تحليل أعمق لتحديد طبيعة المصطلحات الواردة في المعيار وهي كالاتي- :

[81] مين احمد السيد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس و اإلفصاح والتقرير المالي عن اإللت ازمات وحقوق الملكية، مرجع سبق ذكره، ص171

1.1 المبادئ:يشير معنى مبادئ المحاسبة إلى المبادئ الاساسية التي يقوم عليها إعداد وعرض البيانات المالية، كما هو موضح، على سبيل المثال، في الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ؛

1.2 الاسس: تعني الاساس الرسمي لعرض المعلومات المالية، وفى حالة وجود تقرير أ عد بموجب معايير الدولية للتقرير المالي IFRS فإنه في ترض أن تكون بالصيغة التي أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS 14.8 ،)وبعض معايير الدولية للتقرير المالي IFRS بما في ذلك IFRS4تسمح باعتماد أساس المحاسبة المتكالمة على الصعيد المحلي الذي يقوم على وضع أو تطوير سياسة محاسبية تتناول مسائل أو قضايا محددة؛

1.3 -الاتفاقيات: و تعني تفسيرات للمفاهيم أو توجيهات لتطبيق معين من المبادئ بالمسائل المحددة التي أساسالاتتناول عادة؛

1.4 قواعد: تعنى المتطلبات التفصيلية المنبثقة عن المبادئ والاتفاقيات، بالصيغة التي تطبق في حالة الظروف أو مسائل خاصة بأصحاب المؤسسة ؛

. مفهوم السياسات المحاسبية الطرق المحاسبيةلا :جاء مفهوم السياسات أو الطرق المحاسبية في الفقرة 05 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 ":أن السياسات المحاسبية هي المبادئ والاسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية.

1.5 الممارسات: تنطبق على الاجراءات والمعالم التي يستخدمها الكيان المقدم في تقييم المعلومات الواردة في البيانات المالية، من حيث تطبيقها بصفة منتظمة المنصوص عليها، وتستخدم هذه الاجراءات في اختيار أسلوب لتحديد معالم الافتراضات والتقديرات المختارة خللا فترة التقرير على أساس المعلومات المتراكمة خللا الفترة المشمولة بالتقرير، وتنطبق على فترة التقرير 2 .

3. السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية :

كما سبق بيانه في تعرفي المعيار المحاسبي الدولي رقم "58 "السياسات المحاسبية بأنها" هي المبادئ والاسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات التي تقوم المؤسسة بتطبيقها عند إعداد وتقديم القوائم

المالية"، وبصفة محددة فإن المعيار يعتبر أن التغيير في أساس القياس هو تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغيي ار هذه:ً في التقدير، ومن أمثلة القياس

- التكلفة التاريخية .
- القيمة الحالية القابلة للتحقق .
- القيمة العادلة .

ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم 58 في فقرة 21 بأنه في حالة عدم التأكد في لألنشطة التجارية فإن كثيرا من بنود القوائم الماليةلايمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحدث المعلومات المتوفرة

، ويمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا للديون المعدومة، أو تقادم المخزون، أو لتقدير العمر الانتاجي أو النمط المتوقع الستهالك المنافع الاقتصادية للموجودات القابلة لالستهالك، فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد القوائم المالية ولا يؤثر ذلك على درجة الوثوق بها.

أما التغييرات في التقديرات المحاسبية فيحددها المعيار المحاسبي الدولي رقم 58 بأنها: تعديل القيمة الدفترية ألي أصل أو الت ازم أوتعديل قيمة الاستهالك الدوري ألي أصل"،

كما ويضفي المعيار لذلك بأن هذه التغيارت في التقدي ارت توضيحا ترتبط بحدوث تعديالت في الموقف الحالي والمنافعً المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالاصول والالتزامات، وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية منً المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه ألخطاء .التغيرات تصحيحكما بين المعيار أمثلة عن هذه التغيرات في التقديرات مثل تقدي ارت الديون المعدومة والعمر الانتاجي لألصل الثابت أو النمط المتوقع الستهالك المنافع المتوقعة من الاصل .

4..آلية استخدام السياسات أو الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية:

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الاوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة ؛ حيث تؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على النتيجة والوضعية المالية،

وكذا التدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الاطراف المختلفة المهتمة ب المؤسسة ، وبمعنى آخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الاطراف المختلفة المرتبطة بالكيان، وللدالة على ذلك فانه قد أمكن في بعض الحالات سواء الافتراضية أو الواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس من ذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرقبديلة[82]

.وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسئول الوحيد عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الاحداث الاقتصادية، وهذا يعطي إلدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها،

ويمكن القول أن المرونة المتاحة لإلدارة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، ولكن ما يحد من قدرة الادارة في التالعب بالارقام المحاسبية مدى وجود معايير محاسبية ذودرجة من الالتزام بها، بالاضافة إلى مدى كفاءة الاسواق المالية ودرجة الوعي لدى المستثمرين[83]

.5.الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية:

إن مستخدمو القوائم المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من ضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلف أنه يراعى بعض 2 الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الافصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها-[84] :

الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الاساسية؛

-الافصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار إن الافصاح عنها جزءا مكملا للقوائم المالية، ويجب الافصاح عنها في مكان واحد؛ -لايمكن تبرير آية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة انه تم الافصاح عن هذه المخالفة؛ -

---

[82] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس إلعداد والعرض والتحليل وفقا ألحدث إلصدارات والتعديالت في معايير المحاسبة الدولية واألمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، مرجع سبق ذكره، ص73

[83] المرجع السابق ص75

[84] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، ألردن، بدون سنة النشر، ص354

يجب الافصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة أو عن أسباب التي أدت إلى هذا التغيير؛

-في حالة إذا ما تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خللا الفترة المالية او الفترات الالحقة، فانه يجب الافصاح عن هذا التغيير وتحديده كميا؛ -لدى إعداد القوائم المالية يجب إظهار الارقام المقارنة عن الفترة السابقة[85].

أما ما يجب تبيانه في الافصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي :

-أساس أسسلا القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛

-كل سياسة محاسبية محددة الزمة لفهم الاوضح للقوائم المالية .بالاضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في القوائم المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس أسسلا القياس المستخدمة التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحاليةلا ألنها تشكل الاساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكالمها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثلا ذلك

[85] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس اإلعداد والعرض والتحليل وفقا ألحدث اإلصدارات والتعديالت في معايير المحاسبة الدولية واألمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، مرجع سبق ذكره،ص228-230

عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم داللة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس. الفقرة 98 من المعيار المحاسبي الدولي IAS. 01 و عند تحديد الحاجة إلى الافصاح عن سياسة محاسبية بذاتها، فعلى إدارة المؤسسة تقييم إذا كان هذا الافصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعامالت والاحداث في الاداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المؤسسة في عرضها ما يلي على سبيل المثلا

- - :تحقق الايرادات؛
- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة متضمنة الشركات التابعة له؛
- الشركات المندمجة؛ -
- المشاريع المشتركة؛
- إهالك واستهالك الاصول الملموسة وغير الملموسة؛ -
- رسملة تكالفي الاقت ارض والمصروفات الاخرى؛
- عقود المقاولت؛ -
- الاستثمارات العقارية؛ -
- الادوات المالية والاستثمارات؛
- عقود الايجار؛ -
- تكالفي البحث والتطو ير؛
- الضرائب؛ -الضرائب بما في ذلك الضرائب المؤجلة؛
- المخصصات؛
- تكالفي منافع الموظفين؛
- فروق تقييم العمالت الاجنبية؛

6. أهداف القوائم المالية :ذ

،فان الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات و ذلك من خلال الميز انية، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية

الخزينة من جدولتدفقات الخزينة، و ذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، أما هؤلاء المستعملون للقوائم المالية فهم متعددون فقد يكونون المستثمرين الحاليين أو المحتملين، الاجراء، دارتها وحتى الجمهور المقرضين، الموردين، العمالء، الحكومة وا

.وفيما يلي نعرض كل نوع من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية على نحو التالي● :

اولا ـ المعلومات عن المركز المالي: تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية، ويتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، ومركزها المالي، ودرجة سيولتها، ودرجة يسرها، وقدرتها على التكفي مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها، وتعتبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة وقدرتها في الماضي على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها في المستقبل، كما أن المعلومات عن المركز المالي تفيد في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية وكفي ستوزع الارباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة ،

وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي. وتكون المعلومات عن درجة السيولة ودرجة يسار المؤسسة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرتها على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الاخذ في الاعتبار التعهدات المالية هالل هذه الفترة، أما درجة يسار المؤسسة فتشير إلى مدى وفرة النقدية عبر فترة أطول للوفاء بالتعهدات المالية عند تاريخ استحقاقها

● **.ثانيا ـ المعلومات عن الاداء**: تقدم المعلومات عن الاداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة وبصفة خاصة المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتعتبر المعلومات حول تباين تغايرلا الاداء مفيدة في هذا الخصوص، فالمعلومات عن الاداء تفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، كما تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفاعلية المؤسسة في توظفي موارد إضافية

ثالثا ـ المعلومات عن التغيرات في المركز المالي:

تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة مثل قائمة التدفقات النقدية أو قائمة تدفق الامولا وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمؤسسة في تقييم الانشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية خللا الفترة التي يتم عنها إعداد التقارير المالية، وتفيد هذه المعلومات في تزويد المستخدم بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وما يعادلها واحتياجات المؤسسة لتوظفي تلك التدفقات، وإلعداد قائمة عن التغيرات في المركز المالي فان هناك تعرفي ات مختلفة لألمولا مثل جميع الموارد المالية ورأس الملا العالم، الموجودات السائلة أو النقدية ولا يسعى الاطار الحالي لتحديد تعرفي لألموال

✦ المبحث الثاني : عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية.

في ظل التطورات الراهنة وانفتاح الاقتصادي الوطني الجزائري على العولمة الحاصلة أصبحت هناك ضرورة لإصلاح الإطار المحاسبي المتمثل في المخطط المحاسبي المعمول به سابقا منذ 1975 الذي كان يعاني من نقائص عديدة تمس جميع جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مرورا بقواعد التقييم وتصنفي الحسابات لذا أصبح من الضروري التعجيل بالتغيير الجذري لهذا المخطط وحل محله النظام المحاسبي المالي الذي أصبح متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على كل من المستوى الوطني والدولي .فنظام المحاسبي المالي أصبح متوافق مع معايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية الدولية لأن النظام المحاسبي المالي هو نظام مقتبس من معايير المحاسبة الدولية

المطلب الأول: ماهية ونشأة المعايير المحاسبية الدولية.

تعرفي المعيار المحاسبي:

- توجد عدة تعارفي للمعيار المحاسبي نذكر من بينها:

1. كلمة المعيار تعني القاعدة المحاسبية.

2. يقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصلا المعلومات للمستفيدين والمعيار بهذا المعنى يتطلب عادة بعناصر محددة من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها مثل الموجودات الثابتة، البضاعة وغيرها .

3. وقد نقصد بالمعيار كونها القاعدة أو قانون عام سيترشد بها المحاسب بانجاز عمله في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية للمؤسسة أو بهذا المفهوم لا بد من وجود قياسات محددة لكي يقوم المحاسب بانجاز عمله بموجبها.

4. وقد يقصد كون المعيار قواعد محددة يتم بموجبها تحديد قياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصلا نتائج القياس لإلى مستخرجي القوائم المالي لغرض اتخاذ القرارات اللازمة من قبل مستخدميها

5. وقد عرفت لجنة القواعد لالامعايير الدولية القاعدة المحاسبية كونها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلام حكمتهم ولكنها لا تلغى هدر الحكمة أو الاجتهاد أبدا كما أنها وضعت معنى رفيع المستوى الممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما تهدف إلى التقليل درجة الاختلاف

في التغيير أو الممارسة في الظروف المشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية لالامهنية[86].

2 لاقائمة المعايير المحاسبية الدولية :

تلخيصا للمعايير المالية هناك قائمة المعايير المحاسبية الدولية المطبقة والسارية المفعول، وذلك من خلال الجدول التالي

.جدول رقم لا01 :لاقائمة معايير المحاسبة الدولية[87].

قائمة المعايير الدولية	موضوع المعيار
- **معيار المحاسبي رقم01**	عرض القوائم المالية
- **معيار المحاسبي رقم02**	المخزونات
- **معيار المحاسبي رقم07**	جدول تدفقات الخزينة
- **معيار المحاسبي رقم08**	نتائج تغيرات والأخطاء السياسية المحاسبية
- **معيار المحاسبي رقم10**	الأحداث اللاحقة للميزانية
- **معيار المحاسبي رقم 11**	عقود الإنشاء
- **معيار المحاسبي رقم12**	ضرائب الدخل

[86] حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، مكتبة الفلاح، الكويت، سنة 1995 ،ص44

[87] نوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009 ،ص ص338، 339

2. نشأة المعايير المحاسبة الدولية:

لقد عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا اقتصاديا واجتماعيا وتشابكا في العلاقات التجارية الدولية، مما أدى بالمنظمات المحاسبية والدول إلى تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بقياس العمليات المالية والأحداث التي تخص الأعملا الدولية، والشركات الدولية، التي تكون متشابهة في القياس والتي تؤثر على المؤسسات وطريقة عرض قوائمها المالية، ونتيجة لكل هذه تم تأسيس لجنة من قبل الأمم المتحدة في عام 1973 ، أسندت إليها عملية إصدار المعايير المحاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى لدولي، وقد تم لجنة تمثل مجمع المحاسبين القانونيين في عشر دول هي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، لاوقد تم انضمام حوالي خمسين دولة أخرى إلى هذا المجتمع[88].

المطلب الثاني: عوامل توحيد المعايير المحاسبية الدولية:

.1 ت

عمل الشركات الإقليمية بتوفير مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهناك مجموعة سجلات يجب توافرها في الشركات الإقليمية، ونظام قيود معينة المحاسب الذي ينص عليها المعرف للقيام بالعملية المحاسبية في شركات القطر الواحد، وقد يتم التعارف على النظام المحاسبي المعمول ضمن دول تعترف بمجموعة مبادئ وعمليات ونظام محاسبي، أما الشركات الدولية فتواجه مشاكل منها تعدد المبادئ المحاسبية الإقليمية، فهي بهذه الحالة لا تستطيع أن تخطط أو تراقب أو تعد قوائمها المالية في ظل عشرات المبادئ المحاسبية، بالإضافة إلى عشرات العملات الأجنبية التي تتم بها عملياتها، وسوف نتعرف على بعض المشاكل التي تستوجب حدوث توحيد للمعايير المحاسبية الدولية 1 .

-ترجمة العلاقات الأجنبية.

الضرائب.

تقييم الأداء.

[88] حكت احمد الراوي، نفس المرجع السابق، ص53

التخطيط المالي.

أسعار التحويل بين الفروع .

-أنظمة المعلومات.

- المشاكل المحاسبية المرتبطة بالإيرادات في صعوبة تحديد مكونات الإيراد وتحديد الاعتبارات النظرية التي تتحكم في إجراءات تحديد وقياس الإيرادات من الناحية المحاسبية، قم تحديد توقيت الاعتراف بوجود إيرادات وإثباتها بالدفاتر.

في جرد وتقييم مخزون أخر مدة، والتحقق ومشاكل بضاعة الأمان .

لمشاكل المحاسبية المرتبطة بتلك الأصول طويلة الأجل، والاستغناء عن خدمتها .

مشاكل الاستهلاك وإعادة تقييم أصول طويلة الأجل.

المشاكل المحاسبية المتعلقة بالالتزامات وظهورها في الميزانية العمومية.

المشاكل المرتبطة بحقوق الملكية في المؤسسات المختلفة.

- مشاكل تحقق الإيرادات وإعداد القوائم المالية من السجلات غير الكالمة.

المطلب الثالث: لجنة معايير المحاسبة الدولية:

- 1 الكيان القانوني للجنة معايير المحاسبة الدولية :

ان لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة خاصة مستقلة تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل مؤسسات الأعملا والمنظمات الأخرى في عملية التواصل المالي حول العالم، ولقد شكلت اللجنة في عام 1973 نتيجة اتفاق هيئات محاسبية مهنية في أستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة وإيرالندا والولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1983 ضمت عضوية لجنة

معايير المحاسبة الدولية كافة هيئات المحاسبة المهنية والتي هي عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ جانفي 1999 ،وكان هناك 142 عضو من 103 بلد يمثلون مليوني محاسب،

كما أن هناك كثير من المنظمات الأخرى المعنية بعمل اللجنة، تستخدم المعايير المحاسبية الدولية لافي كثير من البلدان غير الأعضاء في اللجنة[89].

- 2 **تطوير معايير المحاسبة الدولية:**

أن ممثلي المجلس والهيئات المهنية الأعضاء وأعضاء المجموعة الاستشارية ومنظمات أخرى وأفراد وموظفي اللجنة يشجعون على تقديم اقتراحات لمشروعات جديدة يمكن أن يتم التعالم معها في معايير المحاسبة الدولية .وتضمن إجراءات اللجنة نوعية عالية من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبية ملائمة في ظروف اقتصادية محددة، وتضمن الإجراءات كذلك من خلال التشاور

مع المجموعة الاستشارية، والهيئات الأعضاء في اللجنة وهيئات وضع معايير ومجموعات مهمة أخرى، وأفراد على مستوى العالم، إن معايير المحاسبية الدولية تكون مقبولة لدى مستخدمي ومعدي القوائم المالية، إن إجراءات تطوير معيار محاسبي دولي هي كما يلي

:أ- يؤلف المجلس لجنة توجيهية يرأسها كل واحد منها ممثل في المجلس وتضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ويمكن أن تضم اللجان التوجيهية لاممثلين عن المنظمات أخرى ، ممثلة في المجلس أو المجموعات الاستشارية أو خبرات في موضوع معين[90]

.ب- تقوم اللجنة التوجيهية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع، وتأخذ في الاعتبار الإطار الذي وضعته اللجنة لإعداد وعرض القوائم المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية. وتدرس اللجنة التوجيهية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية الوطنية والإقليمية بما في ذلك المعالجات المحاسبية المختلفة الملائمة في الظروف المختلفة، وبعد الأخذ في الاعتبار كافة المسائل المشمولة يمكن أن تتقدم اللجنة التوجيهية بمخطط عمل للمجلس.

---

[89] د. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الإسكندرية، 2 18.ص، 2003 ،2002 سن18

[90] د. طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص19

ت- بعد استلام تعليقات المجلس على مخطط العمل إن وجدت تقوم عادة اللجنة التوجيهية بإعداد ونشر مسودة المبادئ أو وثيقة نقاش أخرى والغرض من هذه المسودة هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة وأسباب اقتراح قبولها أو رفضها . وتطلب التعليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة المسودة البالغة ثلاثة أشهر عادة.

أما في حالة تعديلات لمعيار محاسبي دولي موجود فيمكن أن يطلب المجلس من اللجنة التوجيهية إعداد مسودة المعيار دون نشر مسودة مبادئ أولا

ث- تقوم اللجنة التوجيهية بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ وتضع القائمة النهائية التي تقدم للمجلس المصادقة وتستخدم كأساس لإعداد مسودة المعيار المحاسبي الدولي المقترح، وتكون هده القائمة متوفرة للعامة عند الطالب إلا أنها تنشر رسميا.

ج- تعد اللجنة التوجيهية مسودة معيار للمصادقة عليها من قبل المجلس وبعد أن تراجع ويوافق عليها على الأقل ثلثي المجلس تنشر، وتدعي الأطراف المهتمة للتعليق على لالامسودة خلال فترة حدها الأدنى شهر ولكنها عادة ما تأخذ ثلاث أشهر على الأقل[91].

ح- تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات وتعد مسودة معيار محاسبي دولي تقدمه للمجلس، وبعد المراجعة يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل .خلال هذه الإجراءات قد يرى المجلس حاجة الموضوع الذي تحت الدراسة للاستشارات إضافة أو من المفصل إصدار ورقة للمناقشة للتعليق عليها، كما قد يرى بأنه من لالاضروري إصدار أكثر من مسودة معيار واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي.

[92] **المطلب الرابع: أهداف المعايير المحاسبة الدولية**

:تهدف هذه المعايير لتحقيق التوافق والتجانس بين مختلف الأنظمة المحاسبة الدولية، كما تسمح بإقصاء الحواجز التجارية ..... وبهذا فهي تجبر المؤسسات على تعديل الكشوفات المالية بما يتلاءم ومتطلبات المحيط الدولي لالاشفافية، المصداقية، وقابلية المقارنة للمعلومات زمانيا ومكانيا، بإعطاء المصداقية للأسواق المالية خصوصا في ظل التي Scandalale Enron, Word Lom, Parmalat المتوالية

[91] د. طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص19
[92] د. طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص19-20

المالية الفصائح تعصف بالوسط الحساب، ما جعل الحذر يسود في التعالم مع المعلومات المالية المقدمة من المؤسسات .المؤسسات التي تعتمد على معايير محاسبية واحدة مقبولة على نطاق واسع يؤدي إلى تحقيق في تكلفة رأس المال.

في الوقت الحالي المعايير المحاسبية الدولية ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها، تبعا للظروف وأن ضرورتها تتبع بالدرجة الأولى من أهميتها في تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية قبل الأجنبية على التوجه لمنطقة معينة دون الأخرى[93]، هذه لاالأهمية تتعاظم أكثر في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأمولا المحدودة نوعا ما وفي زمن غابت في الحدود الجغرافية، فقد أخذت المعايير المحاسبية الدولية تغزو جل الدول حتى الدول التي لديها معايير محاسبية محلية خاصة بها، أصبحت تعمل على تبني المعايير المحاسبية الدولية وهذا يهدف الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأمور والأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين . وهذا ما دعا دول الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد على ذلك من خلال التزام كافة الشركة المدرجة وعددها ما يزيد عن 7000 شركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة .هناك تشجيعا على تطبيق المعايير الدولية في بعض الجهات التي لا تزلا متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ ذلك على سبيل المثلا من تشجيع معهد المدراء الماليين التابع للجنة البورصة والأمم الأمريكية بقبول المعايير المحاسبية الدولية كبديل وحيد للمعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاماً، كذلك يلاحظ أن الدول السبعة الكبرى G7 وصندوق النقد الدولي قد شجعت ودعمت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتقوية البنيان لالامالي الدولي[94]

المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي و علاقته بالمعايير المحاسبية الدولية

شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية * على المستوى العالمي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم . IAS/ * IFRS وقد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الدولية في بلورة وإعداد هذه المعايير، ولعل من أهمها

[93] بصغير فوزية، المعالجة المحاسبية لصنف التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة لنيل ماستر 1 أكاديمي، دفعة 2012 ،2013 ،ص ص07 ،08

[94] خالد جمال الحجارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2008 ،2 ص22

***المطلب الاول : النظام المحاسبي المالي**

.وتماشيا مع الإصلاحات التي باشرا السلطات العمومية في الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق والتي مست عدة جو انب، من بينها إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، و تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين

1. التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة. فهو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب. ويشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها[95] .

2. **مفهوم النظام المحاسبي المالي:**

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأا: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنفي ها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في اية السنة المالية[96] "، و يطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،
- التعاونيات
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة

[95] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ،ص- ص 268-269

[96] قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد74 ،المادة رقم 3 ،ص3.

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي

. *ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها

- ويتعين على محاسبة كل مؤسسة :.
- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي،
- -تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيّسة،
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصلا المعلومات المراد معالجتها.

3. الإطار التصوري

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعالمات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل[97]

- ويعرف الإطار التصوري :.

-المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، -الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد ا والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية .وكما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

المطلب الثاني . 2.1الفرضيات المحاسبية:

تم التأكيد على فرضيتين اثنتين:

1.1.2: الالتزام محاسبة.

[97] 2المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ،مرجع سابق، المادة رقم 2 ،ص11

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في 3ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها

2.1.2: .الاستغلا استمرارية.

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاا في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب .و إذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلا تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق .

. 2.2**المبادئ المحاسبية الأساسية** :تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي[98]

2.2.1 : مبدأ الدورة المحاسبية

:عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/02 N/وتنتهي في 12/31 N/،كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفلا دورا المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31 ،إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلا مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها

. 2.2.2: الفترات استقلالية.

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة ا فقط .

.2.2.3قاعدة الوحدة المحاسبية:

[98] 1ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009 ،ص- ص 4-6

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأمولا الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معالمات المؤسسة دون معالمات مالكيها.

2.2.4. قاعدة الوحدة النقدية:

:لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم ا المؤسسة ، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية لالادينار الجزائري

2.2.5. .مبدأ الأهمية النسبية:

تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابا من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

2.2.6 .مبدأ الحيطة والحذر

:يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأا أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

3.**المطلب الثالث .اختلافات الممارسات الدولية للمحاسبة:**

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للممارسات المحاسبية، وهما النموذج المحاسبي الأوربي القاري والنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني

. 1.1 .النموذج المحاسبي الأوروبي القاري :إن تسمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا ينحصر مجلا تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول

الأخرى. و يضم هذا النموذج حوالي 28 دولة، من ينها ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك، اليابان، ساحل العاج، إسبانيا، اليونان، المغرب، و الجزائر. وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي[99]

تخضع المحاسبة للقوانين الحكومية، والمؤسسات المهنية المحاسبية ليست لها أي سلطة لوضع أو تغيير القواعد المحاسبية، -

تقوم المحاسبة على مبدأ تغليب الشكل القانوني على الواقع الاقتصادي للتعالمات والأحداث، وكما تعتمد أساسا على مبدأ الحذر،

-تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري لافرنسا وألمانيا، والقانون المدني لاإيطاليا، والقوانين الجبائية، -

تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب وعاء مختلف الضرائب، حيث يمثل رقم الأعملا والأرباح وعاء لأهم الضرائب لالاضرائب على الأرباح، الضريبة على القيمة المضافة،

-هناك تركيز أقل على المبادئ المحاسبية ولكن يوجد تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة وتوحيد الممارسات المحاسبية وعرض القوائم المالية، وكنتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تحتفظ بنظام موحد لتسجيل الحسابات وتعد قوائم مالية موحدة.

. 1.2 النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني :لقد ظهر النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني في القرن 19 م مع الثورة الصناعية، علما أن هذا النموذج مطبق من طرف حوالي 43 دولة ، ومن بين هذه الدول:

أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إندونيسيا، هولندا، سنغافورة ، ومعظم دول الكومنولث[100] .و تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي[101] :

[99] 1 Samir Merouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes ifrs. mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006- 2007, p 25

[100] جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص 28.

[101] مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات والأهداف-. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006 ، ص- ص 116-117

إن عملية وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية تتم من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعملا التوحيد المحاسبي على حساب الدولة،

-يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي في ترض بأن معالمات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبيا وفقا لجوهرها ووفقا للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني

، -استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، فالنتيجة الضريبية تحسب بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية مؤدية إلى ازدواجية في الحسابات: نتيجة محاسبية موجهة إلى المعلومة المالية، ونتيجة ضريبية موجهة إلى الاحتياجات الضريبية،

-يتوقف النظام المحاسبي الأنجلو- سكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل نظاما متكالما من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظفي ة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية،

-نادرا ما توجد في الدول الأنجلو-سكسونية مدونة حسابات. كما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات دنيا من اجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة .

. 2الاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي:

من خللا ما سبق يتضح بأنه هناك اختلافات جوهرية بين النظم المحاسبية لدول العالم، وأمام النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسيام، تبين بأن هنالك ضرورة لتدويل المعايير المحاسبية من أجل تقليص الاختلافات الدولية على مستوى تلك المعايير. ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، حيث يرجع ظهور هذه الفكرة إلى أوائل القرن العشرين، إذ عقد أول

مؤتمر الفصل الأول: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 12دولي للمحاسبين عام 1904 في سانت لويس بأمريكا وتم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، وتميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين و حتى عام 1972 بعقد جملة من المؤتمرات المحاسبية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ولم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل هوة الاختلافات في ذ الممارسات المحاسبية بين الدول[102] .

وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظمتين محاسبيتين تم أساسا بالاختلافات

*المحاسبية على المستوى الدولي، و قد تمخض عن هذا تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية لا IASCفي *

سنة 1973 ولجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين لا IFAC في سنة 1977واللذان كان لهما دورا كبيرا في 2إرساء معايير المحاسبة والمراجعة التي لقيت قبولا واسعا على المستوى العال[103]

[102] 1أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية -الشركات المتعددة الجنسيات-. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ،ص-ص 429-431

[103] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 23.

خلاصة الفصل

سبق اتضح أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة يشكل عائقا أمام نمو التجارة الدولية وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات. ولذلك فقد أصبح من الضروري إجراء توافق بين النظم المحاسبية لمختلف الدول، وهو ما حدى بالدول الأكثر تصنيعا في العالم الرأسمالي سنة 1973 إلى إنشاء منظمة محاسبية دولية تم بإصدار معايير محاسبية دولية تلقى القبول على النطاق العالمي، بغية الحصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية.

الفصل الثالث:
الجانب التطبيقي

يعتبر المحاسبة من المهن القديمة وكانت تعتمد على الدفاتر وحساب المدين والدائن والصادر والوارد لكل شركة قسم للحسابات يتكون من مدير مالي ومحاسبين لتسجيل كل ما يتم في الشركة من آليات سواء كان بيع وشراء وضرائب وتأمينات وكل ما يتم دخوله وخروجه ماليا، في هذا المقلا سوف نوضح الفرق بين أنواع مكاتب المحاسبة مع توضيح أنواعهم وطبيعة عمل كل نوع منهم.

عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز تعتبر القوائم المالية العناصر الاساسية التي تقدم من خللا ها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شالمة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل :من خللا النظام المحاسبي المالي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم الكشوف المحاسبية التالية :

- الميزانية
- حسابات النتائج
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغيرات الامولا الخاصة
- الجداول الملحقة و الايضاحات

2.2.1 . الميزانية المالية للمؤسسة –

الاصول المالية لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019- 2020 -2021

2.1.2 . تعرفي مؤسسة سونلغاز "سونلغاز"

هي مؤسسة وطنية للكهرباء والغاز وهي مؤسسة صناعية تجارية، فهي المتعالم التاريخي في ميدان الامداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الاساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى وهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة والسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج .تعتبر سونلغاز فرع من فروع مجمع سونلغاز برأس ملا قدره 04 مليار دج ومجموع العالمين يقدر 4337عالم وتغطي عمليا جميع أنحاء الشرق الج ازئري 16 والية و 11 مديرية

لا . تتمثل مهنة سونلغاز ضمن حدود صالحيتها في استغالل وصيانة وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز، و ذلك حسب المقاييس المطلوبة في مجلا الامن والسالمة وربط الزبائن، وتسيير شؤون التموين بشكل متواصل مع ضمان جودة الخدمة وبأقل التكالفي وفيما يتعلق بالشبكات المترابطة نجد شبكة الكهرباء التي تغطي 33722 كم من الغاز المنخفض والمتوسط الضغط

. تضل هذه المؤسسة في البالد في الفرع الذي يحمل احتمالات مستقبلية هامة في مجلا الكهرباء والغاز . المؤسسة نشاطات.

●إنتاج نقل، تصدير واستغالل الكهرباء؛

●نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الرئيسية و الثانوية وتوزيعه على مستوى المنازل والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني؛

●تخضع سونلغاز لقواعد القانون العام في عالقتها مع الدولة،

وتعرف كتاجر في تعامالتها مع الوطن

.حاليا اصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع يضم مديريات وفروع

3. أهداف المؤسسة الوطنية الكهرباء والغاز

●خلق الثروة المادية المعنوية من أجل تلبية رغبات الاشخاص عملا المؤسسة في الجزائر او في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛ ●نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية؛

●انشاء وتسيير الشبكات الناقلة الكهرباء والغاز موجهة نحو تغذية السوق الداخلية و الخارجية

؛ ●تطوير كل نشاط له عالقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية لكل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة سونلغاز مباشرة وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف المؤسسة السيما الحق عن المحروقات واكتشافها وإنتاجها وتوزيعها؛

●انشاء الفروع وغيرها من القيم المنقولة في كل مؤسسة موجودة او سيتم انشائها في الجزائر او في الخارج

؛ ●التحكم والتوزيع في نشاطها مع الاستعملا الامثل الوسائل والتقنيات بهدف الترقية والتحسين الدائم لشهرتها؛

●الوصول الى تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية وتلبية الحاجات ورغبات المستهلكين

؛ ●ان تكون الفائدة في الميدان الخاص بالغاز الطبيعي؛

●الدخول الى مجلا المنافسة الوطنية والدولية؛

●الحصول على حصة في السوق العالمي لكل منتج على حدى على مستوى مختلف البلدان المستهلكة

التزامات المؤسسة الوطنية الكهرباء والغاز بالنظر الحتكار المؤسسة لهذا النشاط وحب عليها الالتزام بما يلي :

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والامان لكل متطلبات التغذية بالكهر باء والغاز وذلك يتوفير الشبكات
- ضمان التحكم الفعلا في برامج التنمية المؤسسات الكهربائية والغازية خصوصا برنامج مد الكهرباء والتوزيع العمومية الغاز

2.1.6 . الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع ولاية مستغانم لقسم المالية و المحاسبة

تقديم مصلحة المالية والمحاسبة :DFC يقوم هذا القسم بالتسيير الحسن في نطاق ومجلا واسع عملية محاسبية تقوم بها المؤسسة ، ودراسة تحليلية من خلال تقدير الانفاق العام والايرادات العامة ثم الموازنة، كما تهدف الى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من ربح وخسارة ألنه دون الجهاز المحاسبي اليمكن للمؤسسة معرفة مي ازنيتها وحساباتها.[104]

4. مهام مختلف أقسام مديرية المالية والمحاسبة

أ. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير يقوم هذا القسم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستعملا وسائل التحليل المالي منها: الميزانية المالية، النسب المالية والمؤشرات المالية، الاعمدة ... ، كما انه قسم يقوم بتحليل ومعرفة ربحية المؤسسة وخسارتها اي نقاط قوته وضعفه واتخاذ القرارات الالزمة إلدراك النقص والخسارة في وجودها، بالاضافة الى متابعة هذا القسم لتعمل كل اقسام المؤسسة شهريا وثالثي بذلك في اخر السنة الى اجر اعملا نهاية السنة المالية والميزانية الختامية لنهاية السنة، كما يقوم بإعداد الميزانية السنوية الخاصة بالمديرية الجهوية، وكذا جدول توضيح للميزانية وميزانية نشاطات المؤسسة .

•م

ب.صلحة المحاسبة و الاستغلا يختص هذا القسم في مراقبة كل الفواتير التي ترد إليها بهدف اجراء وتطبيق العمليات المحاسبية عليها بغض النظر عن نوع الفاتورة سواء كانت فواتير استثمارية، فواتير خاصة بعملية شراء بنزين ... تقوم كذلك بإجراء محاسبة على الضرائب، والفواتير الخاصة بالضرائب بعد الانتهاء من كل العمليات، يقوم بحساب امتالكات الوسائل المستعملة سواء شهريا او كل 6 اشهر او كل عام لتصل نهاية السنة يغير القسم نشاطه من المحاسبة بنسبة الى مساعدة في انجاز الميزانية الختامية وبذلك أعملا نهاية السنة، وتضمن الربط مع المراكز المحاسبية ومقر المديرية العامة للتوزيع

- **. 1 2مهام قسم المالية** : حيث تتمثل مهام قسم المالية فيمايلي:

- الحرص على إدارة حسابات الخزينة و النسب المالية الشهرية

- .تقييم الفواتير طبقا للإنتاج.

- الحرص على تمويل المشروع والشروع فيه .

-تحقيق الأجرة و متابعة العمليات مع الخارج .

-تحقيق متابعة الديون و السلفات و الإلتزمات المعطاة أو المأخوذة– .

الحرص على المتابعة المالية و الشروع في التعليمات الضريبية لرقم الأعملا .

- المراجعة الحسابية الشهرية للنشاط الفرعي و تعرفي المشاكل .

– **. 2 2مهام قسم الخزينة** : أما مهام مصلحة الخزينة فتتمثل فيما يلي:

- الشروع في الأجر لمختلف مصارفي المؤسسة مع إحترام الإستعمالات

.مديرية المالية و المحاسبة قسم المحاسبة قسم المالية قسم الموازنة مكتب 1 مكتب 2 مصلحة المحاسبة العامة مصلحة مراقبة و مراجعة الحسابات مصلحة الجباية و الحقوق مصلحة الخزينة و مطابقة حالات الإنضمام الشهري.

- مطابقة حالة الخزينة للفترات
- - .تمويل مختلف الصناديق و المتابعة الدقيقة في تشغيلها.
- تنفيذ العمليات التمويلية للحسابات المصرفية للمشاريع و متابعة إستعملا التمويلات.
- إستعملا فواتير المشتريات في الخارج.
- تحقيق الإحتفاظ على حسن إستعملا خطوات الأجور للمؤسسة كشيكات الأمر بالدفع

2 3 . مهام قسم الجباية :

أما مهام مصلحة الجباية فتتمثل فيما يلي

- - :المشاركة في التحكم في مختلف الضمانات
- - .الشروع في تثبيت وضعية ديون الشركة .
- التحقق من الحسابات المالية المتعلقة بالأجور.
- المشاركة في تحليل حسابات الزبائن

2 4 . مهام قسم المحاسبة :

و فيما يتعلق بمصلحة المحاسبة فمهامها كالتالي:

- إستلام و مراجعة القطع المحاسبية قبل محاسبة العمليات
- - .الخضوع إلى المسؤوليات و تسجيل العمليات المحاسبية.
- تحقيق الأشغلا المحاسبية السنوية.
- الإحتفاظ بالأرشفي المحاسبي

5- 2. .مهام قسم تحليل و مراجعة الحسابات

: أما مهام مصلحة تحليل و مراجعة الحسابات فتتمثل فيما يلي

- للخطوات المحاسبية السهر على التطبيق الجي.
- تحليل حسابات المؤسسة
- - .مراقبة الحسابات قبل إصدارها النهائي
- - .مقارنة الحسابات و الديون مع القطاعات الخاصة بها في المؤسسة .
- المشاركة في تحليل الفروق
- - .مواظبة و ضبط ملفات المحاسبة.
- طرح حلول للمشاكل الخاصة بالمحاسبة
- - .السهر على صحة الحسابات المحاسبية.

المبحث الثاني

المطلب الاول :إستخدام تحليل الميزانية في تقييم الاداء المالي للمؤسسةاولا - التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة قبل تقييم الاداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية البد من إعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة 2015،2016،2017 ،حيث انطالقا من الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المالية الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم2 :الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز جانب خللا الفترة2019-2021

الخصوم	2019	2020	2021
رؤوس الاموال الخاصة	-	-	-
رأس ملا تم إصداره	-	-	-
رأس ملا غير مستعان به	-	-	-
عالوات واحتياطات – احتياطات مدمجة	249575342.18	249575342.18	249575342.18
فوارق إعادة التقييم	- 37973585.49	- 140494862.94	-
النتيجةالصافية			
رؤوس أمولا خاصة أخرى / ترحيل من جديد حساب الارتباط	16768725884.65	19615661681.45	23399142172.88
مجموهة رؤوس الاموال الخاصة	17056274812.32	20005731886.57	23648717515.06

لخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	122543245.26	24014954.03	25235198.90
مؤونات			
ومنتجات ثابتة مسبقا	5859684603.18	5943099431.23	6372971285.41

ؤوس الاموالا الخاصة: نلاحظ أن رؤوس الاموالا الخاصة في إرتفاع مستمر خللا الفترة المدروسة فمن دج236487717515.06 إلى2016سنة دج20005731886.57إلىسنة دج17056274812.32 سنة 2017

،وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في رؤوس الاموالا الخاصة سنة 2016مقارنة بسنة 2015 زادت بقيمة 25.2949457074 دج، وفي سنة 2017مقارنة بسنة 2016 زادت بقيمة 49.3642985628 دج، وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة في حساب الارتباط فمن مبلغ 65.16768725884دج سنة 2015 إلى 2017.سنة دج23399142172.88 إلى 2016 سنة دج19615661681.45

الميزانية المالية المختصرة لألصول للفترة 2019-2021:

الاصول	2019	2020	2021
الاصول غير المتداول	21930368292.15	25318745762.81	26642485311.29
الاصول المتداولة	3874178664.97	5262118428.07	7763916078.25
قيم الاستغلال	784140	790047.63	804800
قيم القابلة للتحقيق	2992272166.06	3173181848.48	4024334179.46
قيم جاهزة	881122358.91	532538155.24	361972671.30

نلاحظ من خلال الجدول أن - :الاصول غير المتداولة: إرتفعت من 15.21930368292 دج إلى 81.25318745762 دج إلى 29.26642485311دج خلال السنوات 2015 ،2016 ،2017 على التوالي - .الاصول المتداولة: أيضا إرتفعت من 97.3874178664 دج إلى 07.5262118428 دج إلى 25.7763916078دج خلال السنوات 2019-2020-2021،على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة كل من قيم الاستغلال فمن 784140 دج سنة 2019 إلى 63.790047 دج سنة 2020إلى 804800 سنة 2017 ،وكذلك إرتفاع القيم القابلة لتحقيق من 06.2992272166 دج سنة 2021 إلى 48.317318184

حساب ر أس الملا العالم للفترة

البيان/السنوات	2019	2020	2021
ألمولا الدائمة	23038502660.76	26189846271.83	30273993999.73
1 الاصول الثابتة 2	21930368292.15	25318745762.18	26642485311.29
راس العالم 1-2	1108134368.61	871100509.02	3631508688.44
الاصول المتداولة	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
الاجمالي العالم الملا الا.	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
ألمولا الخاصة	17056274812.32	20005731886.57	23648717515.06
1 الاصول الثابتة 2	21930368292.15	25318745762.81	26642485311.29
راس العالم الخاص	4874093479.83لا	5313013876.24لا	2993767796.23

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ ما يلي - :بالنسبة لرأس الملا العالم: رأس الملا العالم موجب خلال فترة الدراسة، حيث كان 61.1108134368دج ثم انخفض في سنة2016 بمبلغ 02.871100509 دج ثم إرتفع في سنة 2017 لقيمة قدرها 44.3631508688 دج،

وأن قيمة رأس الملا العالم جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها الثابتة إنطالقا من الامولا الخاصة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون.

الجدول 4 :إحتياجات رأس الملا العالم للفترة2019-2021

البيان/السنوات	2019	2020	2021
الاصول المتداولة	3874178664.97	5262118425.07	7763916078.25
القيم الجاهزة	881122358.91	532538155.24	361972671.30
الديون قصيرة الاجل	2766044296.36	4391017916.05	4132407390.17
السلفيات البنكية	-	-	-
إحتياج رأس الملا العالم	227012009.70	338562353.78	3269536016.78

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أن المؤسسة حققت إحتياج ر أس الملا العالم موجب خلال فترة الدراسة، حيث إرتفعت بقيمة 08.111550344 دج سنة2020 مقارنة بسنة 2019، كما زادات إرتفعت بقيمة 2930973663دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2021،يعني أن إحتياجات المؤسسة أكبر من الموارد التمويلية، وهذا راجع إلى الارتفاع في الاصول المتداولة وقيم الجاهزة.

الخزينة :تمثل الخزينة في رأس الملا العالم مطروحا منه إحتياج رأس الملا العالم، ويظهر حسابها بالنسبة للمؤسسة خلال الفترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 5 :الخزينة للفترة2019-2021

البيان/السنوات	2019	2020	2021

راس الملا العالم	1108134368.61	871100509.02	3631508688.44
احتياج راس المال	227012009.7	338562353.78	3269536016.78
الخزينة	881122358.91	532538155.24	36197267.66

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن خزينة المؤسسة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يدل على وجود تواز ن مالي ب المؤسسة ، بمعنى أخر أن هذا يدل على أن رأس الملا العالم يمول إحتياج رأس الملا الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظفي ه أو إستثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيه

الجدول 6 :نسبة تغطية النقدية لفترة2019-2021

البيان/السنوات	2019	2020	2021
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
لتدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية والاستثمارية	-5850912182.32	-7439356656.45	-9037532249.13
نسبة التغطية	-1.07	**-0.95**	**-0.98**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية النقدية في فترة الدراسة سالبة خلال السنوات الثالث 2019-2020-2021 وهي إرتفعت ثم إنخفضت من سنة إلى أخر، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الانشطة التشغيلية للوفاء بإلتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة في تحصيل النقدية.

الجدول 6 :**نسبة التدفق النقدي لفترة**:2019-2021

نلاحظ من خللا الجدول أن النسبة منخفضة من سنة إلى أخرى خللا فترة الدراسة الا أنها موجبة،

البيان /السنوات	2019	2020	2021
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	6265834529.08	7090444897.09	8867876585.15
رقم الاعمال	7091567797.58	9162902963.47	10623114589.650
نسبة التدفق النقدي	0.88	0.83	0.77

وهذا ما يدل على أن كفاءة ائتمان المتبع من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها .

المطلب الرابع: تفسير نتائج

تقييم الاداء المالي للمؤسسة من خلال تقيم الاداء المالي للمؤسسة بإستخدام التحليل المالي لكل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينةاولا - بالاعتماد عل تحليل الميزانية: نلاحظ أن الاداء المالي للمؤسسة بالنسبة إلى:

-النشاط: يعبر أداء المؤسسة من جانب معدل دوران الاصول الثابتة جيد، حيث كانت النسبة خلال السنوات 2019-2020-2021مرتفعة بشكل مستمر والتي قدرت بـ 32.0 ،36.0 ،40.0 على التوالي،

وأما إذا الحظنا من جانب معدل دوران الاصول المتداولة فقد إنخفض خلال السنوات 2019-2020-2021بنسبة قدرها 83.01 ،74.1 ،36.1 ،على التوالي، أما بالنسبة لمعدل دوران مجموع الاصول فهو مرتفع بنسبة 27.0 ،29.0 ، 30.0خلال السنوات 2019-2020-2021على التوالي، هذا يدل على إرتفاع كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة أصولها .

- 4الرفع المالي: يعبر أداء المؤسسة في جانب نسبة الديون خلال فترة الدر اسة، أنها مرتفعة من 34.0 إلى 35.0في سنة 2015 و2016 على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2017 بـ 31.0 ،أما إذا الحظنا لنسبة قروض إلى حقوق الملكية أنها إرتفعت من 51.0 إلى 53.0 في سنة 2019-2020على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2021 بنسبة 45.0 ،أما بالنسبة إلى نسبة مضاعف حقوق الملكية إرتفعت من 51.1 إلى 53.1في سنة 2019-2020على التوالي، ثم إنخفضت في سنة 2021 لتصبح 45.1 ما في سر أن الجزء الاكثر من أصولها عبارة عن ديون

.ثانيا- بالاعتماد عل تحليل جدول حسابات النتائج: نلاحظ أن أداء المؤسسة بالنسبة إلى:

ربحية المؤسسة : من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن نسبة التدفق النقدي موجب خلال السنوات 2019-2020-2021وقد قدر بـ 88.0 ،83.0، 77.0 على التوالي، أما نسبة العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي فقد إنخفض من 24.0 إلى 23.0 في سنة 2019 2020 على التولي، ثم إرتفع في سنة 0.25.ليصبح 2017

ن خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى :

[نلاحظ أن رأس الملا العالم موجب خلال سنوات الثالث مع وجود زيادة وهذه الوضعية تعتبر إيجابة، ألن المؤسسة تستطيع تمويل إحتياجات الدورة بمواردها مما يدل على تحقيق تون المالي ، وهذا يدل على وجود هامش أمان] .الخزينة موجبة، هذا يدل على أن المؤسسة إتخذت استراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الاهداف المسيطرة .

نلاحظ أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل إلتزاماتها .

نلاحظ أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقباللية المالية

.تتبع المؤسسة الطريقة المباشرة في إعداد جول سيولة الخزينة.

هناك عالقة بين تحليل الميزانية وتقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة2019-2021

هناك عالقة بين تحليل جدول حسابات النتائج وتقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2019-2021

ثالثا- الاقتراحات :

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح ما يلي :

تسديد الديون قصيرة الاجل.

ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .

الاهتمام أكثر لعملية تقييم الاداء المالي وهذا إلكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة تو زيع الكهرباء والغاز خللا الفترة 2015-2017 حتى تتضح نتائج الدراسة وتصبح أكثر واقعية، وذلك من خللا القيام بعرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية لتشخيص وضعية المالية للمؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي، وعرض جدول حسابات النتائج بإستخدام ربحية المبيعات والمردودية ، وجدول سيولة الخز ينة بإستخدام النسب المشتقة من هذا الجدول المتمثلة في السيولة والربحية والسياسات المالي

الخاتمة

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة وهو المرآة العاكسة لنشاطها، وتمثل أهم هذه القوائم في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، نظرا لما توفره من معلومات هامة إلدارة المؤسسة وللمتعالمين معها سواء الداخليين أو الخارجيين .وألهمية هذه المعلومات تقوم المؤسسة بتحليل الميزانية سواء عن طريق التوازنات المالية أو عن طريق النسب المالية، مما يسمح بمعرفة إمكانيات وموارد المؤسسة وقدرتها على الالتزام بديونها، بالاضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج، مما يسمح بمعرفة ربحية مبيعات المؤسسة وكذا مردوديتها، إلى جانب تحليل سيولة الخزينة الذي يوفر معلومات تساعد على تقييم جوانب عديدة من الاداء المالي للمؤسسة مثل السيولة، الربحية، السياسات المالية

تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بإعتباره قاعدة معلوماتية تظهر نقاط قوة وضعف أداء المؤسسة المالي .

تقييم الاداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الادارة ستغالل الفرص .

تمثل القوائم المالية إنعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.

يعتبر الاداء المالي هدف أي مؤسسة، وتقييمه الوسيلة التي توفر المعلومات للمؤ سسة وللمهتمين به، من أجل إتخاذ القرارات.

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية-التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

السنة الثانية ماستر

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

استمارة

تحية طيبة ...يقوم الباحث بإ[illegible]الية وفق نظام المحاسبي" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماستر تخصص محاسبة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد قمنا بتصميم هذا الاستبيان بهدف التعرف على مدى مراعاة مكتب المحاسبة في تحليل اوذلك من خلال التطرق الى معرفة مدى التزامه بمراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ومراقبة تطبيق قواعد العرض والافصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ، ومدى التزامه بإجراءات كشف الغش والخطا في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما.

نامل منكم الاجابة على أسئلة الاستبيان بكل شفافية من أجل التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات التي تهداف الدراسة، ونؤكد لكم أن المعلومات المتحصل عليها ستكون بسرية ولا تستخدم الا لغرض البحث العلمي . ولكم كل الشكر والتقدير

امضاء المسؤول.

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال محافظ الحسابات بالاجراءات التالية:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد					
يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.					
يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمني السيولة الالزمةلتغطية الاصول المتداولة.					
.يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض وقدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.					
يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعو المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.					
يستفسر في حالة مالحظته لفقدان مدراء تنفيذيي وقياديين دون استبدالهم.					
يستفسر في حالة مالحظته انخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالانتاج.					

مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والافصاد في القوائم المالية

لتحقق من تطبيق متطلبات العرض والافص القوائم المالية،يقوم محافظ الحسابات بالاجراءات التال	ابدا	نادرا	احيانا	غالبا ما	دائما
يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض المالية التي نص عليها النظام المحاسب المالي					
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح عن كافة العمليات و النشاطات التي قامت بها					
يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها بالدينار الجزائري					
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح عن الاصو مجموعات بحسب طبيعتها أصول غير أصول جاريةكما نص عليها النظام الامحاسبي المالي					
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح في جدول حسب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة.					
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح في تغري الاموال خلاصة عن النتيجة الصافية للسنة الما وتغيريات الطريقة المحاسبية وتصحيحات ا					
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح في جدول تغري الاموال اخلاصة عن عمليات الارتفاع، الانخفاض، التسديد					

أ. 1 **المصادر والمراجع**

1. 1 مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2009 ،

2. 1 محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية. دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009

3. 1 -مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص 71

4. 1 منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،

5. 1 محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986

6. 1 محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي،

7. 1

8. 1 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة الجزائر، 2000،،

9. 1 فـهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي FINANCIAL SME .،الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008

10. 1 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006

11. 1 حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 ،

12. 1 حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 ،/ .

13. 1 أيمن الشنطي زهير الحدرب عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2010

14. 1 وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009

15. 1 عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008

16. 1 منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ،ص 222-223. -ص

17. 1 مليكة زغيب ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص- ص 64-65
18. 1 سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة- سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 ،ص 59
19. 1 عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي. مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999 ،ص- ص 17-ص18
20. 1 مبارك لسلوس، التسيير المالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص34-35
21. 1 سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة- سطيف. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009
22. 1 مين احمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر
23. 1 كمال الدين مصطفى الده اروي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 8002 ،ص 11
24. 1 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابالغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008
25. 1 مين احمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره
26. 1 خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 7002 ،إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، .
27. 1 شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،
28. 1 طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الاعداد والعرض والتحليل وفقا ألحدث الاصدارات والتعديالت في معايير المحاسبة الدو لية والامريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر،
29. 1 فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 9222 ،ص 3
30. 1 هيئة السوق المالية، المعلومات ومصدرها، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 9
31. 1
32. 1 Bernard Colasse, Comptabilité générale (PCG Et IAS), Economica, 7 éme Edition, 2001, PP 66, 67.

33. 1 علي يوسف، دورة ضمن الفعاليات العلمية لمعايير الدولية إلعداد التقارير المالية)IAS 08 ،(هيئة الاوراق والاسواق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 8002 ،ص 2.
34. 1 بر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية إلدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين لألو ارق المالية، مجلة الجامعة الاسالمية)سلسلة الدراسات الانسانية(المجلد السابع عشر، العدد الاول،
35. 1 مين احمد السيد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس و الافصاح والتقرير المالي عن الالت ازمات وحقوق الملكية، مرجع سبق ذكره،
36. 1 محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، بدون سنة النشر، ص354
37. 1 حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، مكتبة الفلاح، الكويت، سنة 1995 ،ص44
38. 1 نوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009 ،
39. 1 بصغير فوزية، المعالجة المحاسبية لصنف التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة لنيل ماستر 1 أكاديمي، دفعة 2012 ،2013 ،ص ص07 ،08
40. 1 خالد جمال الحجارات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الأولى، سنة 2008 ،2 ص22
41. 1 قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد74 ،المادة رقم 3.
42. 1 2المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ،مرجع سابق، المادة رقم 2
43. 1 1ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009 ،
44. 1 جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
45. 1 مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات والأهداف-. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006
46. 1 1أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية -الشركات المتعددة الجنسيات-. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004

ب. المراجع الاجنبية

Samir Merouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes ifrs. mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006- 2007, p 25

2 Thomas R Robinson and others, OP.Cit., p21

الفهرس

العناوين	الصفحة
لمقدمة	من ا _ ج
الفصل الأول التحليل المالي للقوائم المالية	
المبحث الأول الإطار النظري للتحليل الملي للقوائم المالية	
المطلب الأول ماهية التحليل المالي	ص 2_11-
المطلب الثاني استعمالا واستخدمات التحليل المالي للقوائم المالية	11 إلى 18
المطلب 3 ادوات واسليب التحليل المالي للقوائم المالية	18_24
المبحث 3 مجالات وابعاد التحليل المالي للقوائم المالية	
المطلب الأول تحليل الميزانية	25 _26
المطلب الثاني تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية	26-29
المطلب 3 الخزينة الصافية	29 -30
خلاصة	31
الفصل الثاني القوائم المالية	
المطلب الأول ماهية القوائم المالية	33_39
ذالمطلب الثاني اعتبرات العامة في إعداد القوائم المالية	40_45
المطلب الثالث السياسات المخاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية	45_54
المبحث الثاني عموميات حول المعاير المحاسبية الدولية	
المطلب الأول ماهية و نشات المعاير المحاسبية الدولية	55_57
المطلب الثاني عوامل توحيد معايير المحاسبية الدولية	57_58
المطلب الثالث لجنة المعاير المحاسبة الدولية	59 _61
المطلب الرابع اهداف المعايير المحاسبة الدولية	61_62
المبحث الثاني النظام المحاسبي الدولي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية	
المطلب الأول النظام المحاسبي المالي	62_64
المطلب الثاني الفرظيات المحاسبية	64_ 66
المطلب الثالث اختلفات الممرسات الدولية للمحاسبة	من67_69
الخلاصة	70
الجانب التطبيقي الفصل الأول مؤسسة سونلغاز	72_76
المبحث الثاني التحليل المالي المؤسسة (ادوات الدراسة)	77-86
الخاتمة	
اللواحق	